الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences commerciales

الموضـــــــــــــــــــــوع

دور قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة السعودية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية و تجارة دولية

إعداد الطالبة:
- بن تركي ياسمين

الأستاذ المشرف:
- حوحو حسينة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	- كمال منصوري	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	- حوحو حسينة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	- نصبة مسعودة	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences commerciales

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضـــــــــــــــــــوع

دور قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة السعودية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية و تجارة دولية

إعداد الطالبة:
- بن تركي ياسمين

الأستاذ المشرف:
- حوحو حسينة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	- كمال منصوري	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	- حوحو حسينة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	- نصبة مسعودة	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ... 27 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد(ة): بن تركي ياسمين ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 201431266 والصادرة بتاريخ 16.04.2017

المسجل(ة) بكلية / معهد علوم الاقتصادية والتجارية قسم العلوم التجارية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
دراسة حالة السعودية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023.06.08

توقيع المعني (ة)

شكر و عرفان

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد:

نشكر الله القدير ونحمده حمدا كثيرا على توفيقه لنا بإتمام هذه المذكرة

وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فإني نتوجه بأسمى معاني الشكر والتقدير

إلى أستاذتي المشرفة "حوحو حسينة "

على قبولها الإشراف على هذه المذكرة والتي لم تبخل عليا بالتوجيهيات والنصائح

فبفضل الله ثم توجيهاتها تم والحمد الله هذا العمل المتواضع

كما نتوجه بالشكر إلى اللجنة على قبول مناقشة هذا العمل

الى كل أساتذتنا على مستوى الكلية

فلهم منا كل الاحترام والتقدير

الى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذه المذكرة

اهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع

إلى من أنارو في قلبي حب العلم أبي وأمي

إلى صاحبات الفضل علي بعد الله عز وجل اخواتي العزيزات

الى اخي حفضه الله

الى صديقاتي المقربات "أميمة " "منى" "أمينة"

إلى كل الزملاء في الدراسة

إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو من بعيد

الملخص :

بهدف جذب وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر ، تعمل مختلف الدول النامية على تهيئة مناخها الاستثماري، مع تطوير بنيتها التحتية قصد جذب عدد اكبر من المستثمرين ، ومن بين هذه الدول اخرتنا المملكة العربية السعودية التي من المعروف انها تملك نبتة تحتية للاتصالات متطورة , سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على دور قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية و ذلك من خلال تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية و دراسة مناخها الاستثماري و تحليل قطاع الاتصالات في السعودية و ابراز دور قطاع الاتصالات في جذب هذه الاستثمارات , توصلنا الى ان هناك عدة محفزات للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات التي تساعد في حلب عدد كبير من المستثمرين الأجانب و ذلك قصد زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية

الكلمات المفتاحية :

الاستثمار الأجنبي المباشر , قطاع الاتصالات , البنية التحتية , المملكة العربية السعودية

Summary :

In order to attract and promote foreign direct investment, various developing countries are working to create their investment climate, while developing their infrastructure in order to attract a larger number of investors , and among these countries, the last of us is the kingdom of Saudi Arabia, which is known to have a developed telecommunications infrastructure, we will try in this study to shed light on the role of the telecommunications sector in attracting foreign direct investment in Saudi Arabia by analyzing the flows of foreign direct investment in Saudi Arabia and studying its investment climate and analyzing the telecommunications sector in Saudi Arabia and highlighting the role of the telecommunications sector in attracting these investments , We have found that there are several incentives for foreign direct investment in the telecommunications sector that help attract a large number of foreign investors in order to increase foreign investment flows in the kingdom of Saudi Arabia

Keywords:

foreign direct investment, telecommunications sector, infrastructure, Saudi Arabi

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور تاريخ الاتصالات	**10**
02	بعض المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في الفترة (2010-2021)	**35**
03	حجم تدفقات الواردة الى المملكة العربية السعودية في الفترة (2010-2021)	**37**
04	اهم الدول المستثمرة في السعودية في الفترة (2015-2019)	**38**
05	اهم الشركات المستثمرة في السعودية في الفترة (2015-2019	**39**
06	اجمالي الاشتراكات في الهاتف الثابت في الفترة (2010-2021)	**43**
07	اجمالي الاشتراكات في الهاتف المتنقل في الفترة (2010-2021)	**43**
09	نسبة انتشار الانترنت في السعودية في الفترة (2010-2021)	**46**
10	سرعة تحميل الانترنت	**47**

قائمة الاشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة الى المملكة العربية السعودية في الفترة (2010-2021)	**37**
02	اهم 05 شركات مستثمرة في المملكة العربية السعودية في الفترة (2015-2019)	**39**
03	تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في السعودية في الفترة (2015-2019)	**40**
04	اجمالي الاشتراكات في الهاتف المتنقل في السعودية في الفترة (2010-2021)	**44**
05	نسبة انتشار خدمات الهاتف النقال في السعودية في الفترة (2010-2021)	**44**
06	نسبة انتشار الانترنت في السعودية في الفترة (2010-2021)	**47**

المقدمة العامة

المقدمة

عرف الاقتصاد العالمي تطورات جديدة وعديدة مست مختلف أبعاده وغيرت جميع مفاهيمه بداية من فتح السواق والزيادة السريعة والمتزايدة لحجم المبادلات المالية الدولية، إلى ظهور أنماط جديدة للتمويل الدولي، ومن أبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يؤدي دورا هاما و بارزا في نمو اقتصاديات معظم دول العالم كونه يؤمن موارد مالية و يعمل على تحسين الناتج الداخلي الخام ، فهو عنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي كما أنه يرتبط بعملية التنمية ارتباطا وثيقا .

وباعتبار السعودية من أهم الدول التي تقوم بشكل كبيرا جدا على تحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة الأوضاع والظروف القانونية والتنظيمية، وتحسين البيئة الاستثمارية في ظل جملة من الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة بهدف تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنويع قطاعاتها حيث ترتكز على القطاعات خارج مجال النفط ، وقطاع الاتصالات من بين أهم القطاعات الخدمية و المنتجة التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي , حيت ان لاستثمار في قطاع الاتصالات شهد تطورات كثيرة و تم تحريره من طرف الدولة لتسمح بدخول المستثمرين الأجانب ، وهذا الاخير يشكل أحد أهم رؤوس الأموال حيث يحتل من المراتب المرتفعة بعد قطاع المحروقات في المملكة العربية السعودية وهذا نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في الرفع و التطوير من القدرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية و إدخال التكنولوجيا الحديثة و الإلمام بها والتي تساعد في إنماء مختلف القطاعات و زيادة معدلات التشغيل، فأصبح قطاع الاتصالات قطاعا استراتيجيا.

وانطلاقا فيما سبق نطرح الإشكالية الأساسية التالية:

- **كيف يساهم قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية ؟**

ولإبراز ملامح هذه الإشكالية بشكل أوضح وضعنا الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر، وما هي اهم اشكاله ؟
2. ما هو تعريف قطاع الاتصالات و ما هي أهميته ؟
3. فيما يتمثل دور قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية ؟

وللإجابة على الإشكالية الأساسية اقترحنا الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية حيث أضحى البديل الرئيسي للاقتراض الدولي.

الفرضية الثانية : يعمل قطاع الاتصالات على سد الفجوة الرقمية ودفع عجلة التحول الرقمي للاستفادة من قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي

الفرضية الثالثة : قطاع الاتصالات في السعودية يُعتبر واحدًا من أكبر وأنشط القطاعات الاقتصادية في المملكة. يتميز هذا القطاع بالتطور المستمر والاستثمارات الكبيرة التي تُدخلها الحكومة السعودية لتحسين البنية التحتية وتعزيز الخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الدراسة لزيادة أهمية وانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية كونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وباعتباره أيضا عنصر من العناصر المعزز لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية ، وذلك قد قمنا بدراسة قطاع الاتصالات الذي يعد اهم قطاع انتشارا في المملكة و دراسة دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا الى اختيار الموضوع ومنها :

-ترجع لأهمية موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وباعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة .

-الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الحالي تعتبر من الوسائل المرغوبة في تسريع و تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

-الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالاستثمار .

-كما ان قطاع الاتصالات واحد من اهم القطاعات تطورا و ازدهارا في المملكة العربية السعودية .

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى:

- دراسة واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية .
- دراسة مناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية الذي يعد اهم عنصر .
- تحليل قطاع الاتصالات السعودي.
- الوصول الى أهمية قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.
- لنستفيد من التجربة الناتجة و محاولة استخلاص النتائج التي تساعدنا في تهيئة و تطوير اقتصادنا .
- **منهج البحث:**

للإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري من أجل التطرق للمفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ،اما الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لمختلف البيانات المتوفرة في المواقع الرسمية، والمنظمات الدولية والكتب والمجلات المتوفرة باللغة العربية والأجنبية ، وتحليل مختلف البيانات والمؤشرات الصادرة عن مؤسسات وهيئات دولية.

حدود الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث، توجب علينا الالتزام بإطار مكاني وزماني محدد

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى المملكة العربية السعودية

-الإطار الزماني: تم تحديد فترة الدراسة ما بين (2010-2021).

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية في الفترة الممتدة من (2012-2000) وهي أطروحة دكتوراه في العلوم ب اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية، بجامعة محمد خيضر بسكرة، للباحثة لبيبة جوامع، حيث ركزت الباحثة في دراستها هذه على دراسة تدفق الاستثمار الأجنبي في الدول العربية من سنة 2000 إلى 2012 والوقوف على أهم معطياته، وإبراز سياسة جذب في كل من الجزائر ومصر والسعودية، ومدى فعالية السياسة الاستثمارية لهذه الدول، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا من حيث الاعتماد على مؤشرات البنك كذلك تختلف من حيث الدراسة فهمي دراسة مقارنة لعدة لدول

الدراسة الثانية : دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية و هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص إدارة الأعمال , بجامعة الجزائر, للباحث فيصل حبيب حافظ , حيث ركز الباحث في دراسته إلى دراسة الاستثمارات المباشرة في المملكة العربية السعودية ومدى مساهمتها في بناء الاقتصاد السعودي و تحديد مجالات الاستثمارات المباشرة في المملكة العربية السعودية والظروف المتوفرة لتلك الاستثمارات و تختلف هذه الدراسة عن دراستنا ان الباحث ارتكز على الجانب الاقتصادي للمملكة و مدى آثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بنية الاقتصاد السعودي .

الدراسة الثالثة : دور الابتكار في تفعيل أداء قطاع الاتصالات , دراسة مقارنة بين الجزائر و ومجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا , مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للطالب عبد الفتاح داودي حيث ركز الباحث على تقييم أداء خدمات الاتصالات التي تحرير المنافسة فيها كخدمات الهاتف الثابت، النقال، الأنترنت وخدمة النطاق العريض تختلف هذه الدراسة عن دراستنا ان الباحث ارتكز على الابتكار و تفعيله في قطاع الاتصالات ,كما ان حدود الدراسة للباحث لم يتطرق الى دولة السعودية.

تقسيمات البحث:

في إطار البحث في هذا الموضوع قسمنا الدراسة الى فصلين اثنين ، حاولنا من خلال الفصل الأول عرض الجانب النظري للموضوع من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي بالتعرض على ماهية قطاع الاتصالات في المبحث الأول و ابراز أهميته و كذلك تطور قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات عالميا , اما بالنسبة للمبحث الثاني تطرقنا حول للاستثمار الأجنبي و اشكاله مع التطرق الى مناخ الاستثمار و ابراز محدداته كما تم التطرق الى محفزات الاستثمار في قطاع الاتصالات في المبحث الأخير

اما في الفصل الثاني فخصصناه للجانب التطبيقي , حيث تناولنا فيه عن لمحة للاقتصاد السعودي و دراسة مناخه و كذلك تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2021) , ثم دراسة قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية في المبحث الثاني , ثم دور و محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي و النظري للاتصالات و الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الوسائل التي تساعد الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن أن يحقق العديد من الفوائد للبلد المضيف والمستثمرين الأجانب. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل في البلد المضيف. كما يمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة اللازمة لتطوير الصناعات المحلية وتحسين الجودة والإنتاجية.

تعد قطاع الاتصالات من أهم القطاعات في الاقتصاد الحديث، حيث يلعب دورًا حيويًا في تعزيز التجارة والتجارة الإلكترونية وتوفير الخدمات اللوجستية والتجارية والترفيهية والتعليمية والصحية. وتشمل خدمات قطاع الاتصالات الرئيسية على العديد من الخدمات المهمة، مثل الهاتف الثابت والجوال، والإنترنت والبريد الإلكتروني، وخدمات الاتصالات اللاسلكية مثل الراديو والتلفزيون الرقمي والساتلايت، وخدمات تكنولوجيا المعلومات كما يعتبر قطاع الاتصالات من أهم القطاعات الحيوية في العديد من الدول، حيث يشكل عاملاً مهماً في تطور الاقتصاد وتحسين جودة الحياة للمواطنين. ومن المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من الدول، ويمكن أن يساعد في تطوير القطاعات الحيوية

حيث يلعب الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا استراتيجيا في زيادة معدل النمو الاقتصادي، و إصلاح اليات الاقتصادية والتجارية والمالية، وسليتم فلي هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري و المفاهيم لاستثمار الأجنبي المباشر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و كذلك اهم المحفزات الاستثمارية في قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات .

ومن أجل المام هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم حول الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات

المبحث الثاني: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث : مناخ الاستثمار

المبحث الرابع: محفزات الاستثمار في قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات .

المبحث الأول : قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول الاتصالات

إن الاتصال موجود منذ القدم وليس وليد الساعة أو حديث النشأة، وإنما الذي يتغير طرقه وكيفياته، ففي القديم كان الاتصال المباشر (الشفوي)، ثم ابتكر الإنسان طرقا جديدة للاتصال كاستعمال النار أو إرسال الرسائل، فطرق الاتصال كانت مرتبطة بحاستي السمع والبصر، ومع ظهور عصر الاكتشافات وإنتاج الورق ظهر الاتصال الكتابي، ولم تزل وسائله تتطور إلى أن ظهر الاتصال السمعي البصري كالتلفاز والهاتف ومختلف الوسائط الإلكترونية باستخدام الشبكة العنكبوتية، ويدل هذا التطور المتسارع والمتواصل في طرق الاتصال على الأهمية البالغة للتواصل في حياة الناس.

الفرع الأول : مفهوم الاتصالات

قبل الحديث عن قطاع الاتصالات، لابد من التعرف على الاتصال من خلال التعاريف التالية:

يقصد بالاتصالات (communication) بصفة عامة تلك العملية التي بمقتضاها يتم تبادل و تفهم المعلومات بين طرفين أو أكثر ، و يعني ذلك أن الاتصال هو عملية مشاركة في المعاني أما في مجال الحاسبات الآلية و نظم المعلومات فيستخدم علماؤه لفظ (télécommunications) ، للإشارة إلى عملية الاتصال عن بعد أو عبر مسافة .و تعرف الاتصالات بأنها عملية النقل الإلكتروني للمعلومات عبر المسافات . (حريزي،، 2011، صفحة 19)

بينما عرف آخرون الاتصالات بصفة عامة بأنها "عملية إرسال أو نقل الإشارات من مرسل إلى مستقبل باستخدام وسيط ."

و من ناحية ثانية قدم مفهوم أكثر توسعا للاتصالات حيث عرفت بأنها كافة الأنشطة و الوسائل المتعلقة بالنقل الإلكتروني للمعلومات و البيانات من موقع آخر باستخدام الأجهزة البرامج و الوسائط او القنوات التي تربط بين الحاسبات و بعضها . (عامر، 2000، صفحة 30)

- من خلال التعريفات السابقة يمكننا تعريف الاتصالات على النحو التالي " : الاتصالات هي كافة الأنشطة و الوسائل المتعلقة بعملية التبادل الإلكتروني للمعلومات بين حاسبات آلية مرتبطة ببعضها و تتطلب عملية الاتصال من أي نوع ضرورة وجود:

-رسالة .

_ مرسل.

_ مستقبل .

- وسيط او وسيلة .

- فالاتصال ظاهرة اجتماعية وحركية تؤثر وتتأثر بمكونات السلوك الفردي والعوامل المؤثرة على طرفي عملية الاتصال المشتملة على نقل وتبادل المعلومات والأفكار والمعاني المختلفة وتفهمها باستخدام لغة مفهومة للطرفين من خلال قنوات معينة.

- وهناك من عرفه بأنه عملية يتم من خلالها إرسال رسالة معينة من مرسل إلى مستقبل مستهدف باستخدام أكثر من أسلوب ومن خلال وسائل اتصالية محدودة، كالأنترنت أو البريد.

الفرع الثاني : مفهوم قطاع الاتصالات

وأما قطاع الاتصالات فهو قطاع خدمي يعمل على توجيه جميع الوسائل التقنية لإيصال المعلومات بين أي نقطتين، ويمكن نقلها سواء كانت موجات صوتية أو ضوئية أو أشرطة مغناطيسية أو أقراص أو بيانات أو صور ثابتة أو متحركة، عن طريق كابلات نحاسية أو ألياف ضوئية أو في الفضاء البث اللاسلكي عبر الأقمار الصناعية أو الأرض ويشمل كل أنواع الاتصالات مثل: الهاتف الثابت الهاتف النقال والأنترنت...الخ. (داودي، 2017، صفحة 66)

الفرع الثالث: التطورات الحاصلة في قطاع الاتصالات

عرف قطاع الاتصالات تطورات متسارعة في العالم، فبعد أن كان الاتصال يتم بالهاتف الثابت وأجهزة اللاسلكي ظهرت بداية الثمانينات الهواتف الجوالة بنظام التناظر Analog، وأول ما استخدمت في مدينة شيكاغو الأمريكية، ثم انتشرت في جميع أنحاء العالم وتواصلت الابتكارات أهمها ظهور أجيال الهاتف النقال، خدمات شبكات الأنترنت (داودي، 2017، صفحة 96)

من بين التطورات التي حدثت في أجيال الهاتف النقال نذكر منها ما يلي :

يظن البعض أن الشبكات بدأت بالجيل الأول (1G) لكن وجد ما هو قبل ذلك وهو الجيل الصفري (0G)، ظهر هذا الجيل في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، إذ كان مجالها صغيرا جدا، مما أثر سلبا على أدائها من تداخل الخطوط والانشغال المستمر وضعف إرسال الإشارة من أبراج التغطية، فكان لابد من العمل للتوصل إلى ترددات أعلى للموجات للحصول على مدى وكفاءة أكبر، لكن الأمر كان صعبا أنذاك بسبب ضعف الأبحاث، وتوالت الأيام حتى ظهر الجيل الأول للاتصالات (1G).

اولا– الجيل الأول (1G)

في سنوات السبعينيات من القرن الماضي قامت السويد بتشغيل شبكة وطنية للهاتف النقال وهي تتمثل في شبكة خلوية (Cellulaire) تناظرية (Analogique)، وقد استطاعت إقناع الدول الأسكندنافية الأخرى الترويج وفنلندا) من القيام بتطوير نظام مشترك (NT) أي (Nordic Mobile Telephone) حيث تم تطبيق هذا النظام الجيل الأول من الهاتف النقال) سنة 1981، وكان في بداية الأمر يستعمل الموجة 450 كيلو هرتز ثم الموجة 900 Khz.

ثانيا– الجيل الثاني (2G)

بعد النجاح النسبي لدول الإسكندنافية في نظام (NT)، قامت الدول الأوروبية بتكثيف جهودها الإخراج الجيل الثاني من الهواتف النقالة حيث ينتقلون من التقنية التناظرية (Analogique) إلى التقنية الرقمية (Numériques) والنظام الرقمي للجيل الثاني من الهواتف النقالة تم استخدامه في سنوات الثمانينيات وتم تسويق أول نظام من الجيل الثاني في بداية التسعينات من القرن الماضي، ويقدم الخلوي الرقمي عدة مزايا مقارنة بالنظام التناظري، أهمها طاقة الاستيعاب الكبيرة، كذلك فإن الإرسال الرقمي يسمح بنقل المعطيات وكذا الرسائل القصيرة (SMS) وكذا البريد الإلكتروني

ثالثا– الجيل الثالث (G3)

ظهر الجيل الثالث من الهاتف النقل سنة2002 حيث استعمل نظام (UMTS) أي (Universal Mobile Technology System) وهذه أهم خصائصه:

– يسمح للمستعمل بمواصلة إرسال واستقبال المكالمات بنفس الرقم وبنفس الجهاز عند التنقل إلى دولة أخرى.

– قوة بث مرتفعة أكثر من (Mbits/see (2) بالنسبة للمستعملين الثابتين و(Kbitsisec 348) بالنسبة للمستعملين المتحركين (على متن سيارة مثلا)، وبالتالي يكون الدخول للأنترنت أكثر سرعة.

رابعا– الجيل الرابع (G4)

كان أول ظهور لهذا الجيل الجديد عام 2012، يعتمد هذا الجيل على معايير LTE و WIMAX اللتين تقدمان سرعات فائقة تصل إلى 173 ميغابت ثا، والتي تم تطويرها حتى وصلت إلى 225 ميغابت انا باستخدام معايير جديدة LTE-A والتي تمكن من تحميل فيلم في حدود 800 ميغا في أقل من نصف دقيقة، ومن أهم مميزات هذا الجيل إضافة إلى زيادة الإنتاجية ونقل البيانات بسرعة، السهولة والمرونة وانخفاض تكاليف التشغيل والعمل دون انقطاع.

خامسا– الجيل الخامس (G5)

مازال هذا الجيل في مرحلة الإنشاء والتطوير، وأهم ما يتميز به هو أن سرعته تتجاوز تلك المعايير المحددة في الجيل الرابع وقد تصل إلى 1 جيغابتنا أو أكثر.

إن الفرق بين الجيل الخامس والأجيال السابقة للهاتف النقال هو تنوع التطبيقات التي تتمتع بها تقنية الجيل الخامس بما في ذلك الأنترنت بلا حدود، ويسمح بالاتصال الواسع النطاق والموثوق به ،كما أن هذه التقنية تساهم في تطوير أنترنت الأشياء

سادسا– الأنترنت

لقد أصبح قطاع تكنولوجيا الاتصالات القطاع المسيطر في الألفية الثالثة، ومع انتشار هذه التكنولوجيا وتطبيقاتها ظهرت الأنترنت لتكون أهم إنجازات الثورة التكنولوجية وأهم اختراعات القرن العشرين، حيث عرفت هذه الأداة تطورا وانتشارا سريعا مقارنة بوسائل التكنولوجيا الأخرى.

الفرع الرابع : المسار التاريخي للاتصالات

يمكن إيجاز المسار التاريخي لتكنولوجيا الاتصالات كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (1) : التطور التاريخي للاتصالات

التاريخ	التطور التاريخي لتكنولوجيا الاتصالات
1824	اكتشاف العالم للموجات الكهرومغناكسية
1833	اكتشاف الة الحساب الاوتوماتيكية
1837	اول ظهور اتصال رقمي من بعيد (اكتشاف التلغراف)
1876	اكتشاف الهاتف من قبل Alexsander .Graham Bell في الولايات المتحدة الامريكية
1895	اكتشاف اللاسلكي او موجات الراديو من قبل العالم الإيطالي Gelimoni Marconi
1915	خدمات الاتصال بعيدة المدى
1926	ارسال اول صورة بذبابات الراديو عبر المحيط الأطلسي
1927	بداية خدمات الهاتفية في لندن و نيويورك و كانت مكلفة جدا
1944	اكتشاف اول حاسوب الكتروني ميكانيكي
1952	اول اتصال هاتفي مباشر للمسافات البعيدة
1969	إنشاء شبكة المعلومات المحوسبة المعروفة باسم Arpanet والتي كانت نواة الأنترنت فيما بعد
1990	تطوير أول محرك بحث(Veronica Archie) على شبكة الأنترنت
1993	قيام المختبر الأوربي لفيزياء الجسيمات (CERN) بتطوير معمارية لغة النص المترابط (HTML)، والذي أصبح من أهم وسائل استرجاع المعلومات لمشبكة العنكبوتية(Web)
1998	بداية بث التلفزيون الرقمي (TV HD DIGITAL)

المصدر: (داودي، 2017، صفحة 69)

وما يمكن استخلصه في الجدول السابق أن الاتصالات مرت بمفاصل محورية وقفزات نوعية عبر الزمن منها ما كان جديدا يظهر الاول مرة، ومنها ما كان عبارة عن تطوير لمنتجات سابقة، مثل أنظمة التشغيل التي تطرحها شركة ميكروسوفت Microsoftبدءا بنظام التشغيل Windows 10 وصولا إلى نظام التشغيل Windows 8 عام 2011 ، والمعالجات الدقيقة Micro processorالتي تطورها شركة Intel والتي كان آخرها على 2011 ،بالإضافة إلى التحول من النسخة الرابعة من بروتوكولات الأنترنت IPV4 إلى النسخة السادسة IPV6 في مجال الاتصالات وكل ذلك ما كان لينجز لولا الابتكار والحاجة إليه.

وقد عرفت العشرينات السابقة تطورات مذهلة في وسائل الاتصالات خاصة الهاتف النقال والأنترنت وسائل الاتصالات تشمل العديد من الأدوات والتقنيات التي تمكننا من التواصل والتواصل مع الآخرين عبر المسافات البعيدة. من بين هذه الوسائل، الهاتف النقال والإنترنت يعتبران من أهم وأكثر الوسائل شيوعًا وانتشارًا في العصر الحديث.

المطلب الثاني : أهمية قطاع الاتصالات

تعد الاتصالات من المجالات المهمة والحيوية في تحقيق غايات التنمية وأهدافها، وتمس بشكل مباشر وغير مباشر جميع مجالات ومحاور التنمية المختلفة، وتكمن أهميتها بشكل بارز في محورين رئيسين (داودي، 2017، صفحة 66):

1- يتمثل في الدور الذي يؤديه قطاع الاتصالات كأحد المصادر المهمة لزيادة الدخل المحلي في معظم الدول المتقدمة فضلا عن الدول النامية، فصناعة الاتصالات وتقنية المعلومات تشتمل على عمليات إنتاج حركية تتسم بقيمة اقتصادية مضاعفة ومرتفعة، وعمالة ذات قدرات تشمل المعدات والبرمجيات وغيرها، ما يجعل هذا القطاع ذا أهمية حيوية في كافة الدول تقريبا، بل أكثر أهمية في الدول التي تعتمد عملية التنمية فيها اعتمادا مباشرا على القدرة على التواصل، وقد اكتسب هذا القطاع أهمية مضاعفة نتيجة النمو المطرد للأنترنت والتطبيقات المجتمعية باستخدامها، مثل تطبيقات التفاعلات الإلكترونية الحكومية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية...إلخ.

2- يسهم قطاع الاتصالات في توفير وسائل دعم الأنشطة التي تنتفع من المعلومات بما في ذلك تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات، مثل خفض نسبة الفقر وارتفاع مستوى الرعاية الصحية وتحسين مستوى التعليم...الخ، فعلى سبيل المثال: تجعل الاتصالات الرعاية الصحية أكثر شمولا وتوفرها لقطاعات أوسع من خلال الطب الاتصالي (عن بعد)، كما تزيد من فاعلية التعليم وتوجهه إلى شرائح أكثر في المجتمع عن طريق التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، ووجود اتصالات متطورة يعد ضروريا من أجل إدارة فاعلة لتسهيل الخدمات والمعلومات لأفراد المجتمع، وتحريك التجارة وأعمال البنوك والعلاقات الدولية. إضافة إلى ذلك أصبحت الاتصالات خصوصا في السنوات القليلة الماضية من العوامل المهمة في التواصل الاجتماعي وتبادل المعارف والمعلومات، لذلك عملت مختلف دول العالم على تطوير البني التحتية، وتحسين مستوى الخدمات وتسهيل الحصول عليها، والتدريب والتأهيل للتكيف مع هذه المتغيرات بما يساعد على خلق بيئة مواتية ومسايرة للمستجدات الحديثة للوصول إلى مجتمع معلوماتي ورقمي، بما يساهم في دعم الدور المهم للاتصالات في إدارة عجلة التنمية، وتحقيق التطلعات الطموحة في الخطط التنموية المتلاحقة.

3- تعتبر الاتصالات الدعامة الأساسية لاقتصاد المعرفة، فضلا عن الخدمات والتطبيقات والبني التحتية المادية وغير المادية التي تقع في صلب هذا الاقتصاد، وقد أظهرت دراسات أن تكنولوجيا الاتصالات بدء بينيتها التحتية تشكل عوامل تمكينية رئيسية لهذا الاقتصاد الجديد والإنتاجية والنمو .

ويمكن لتكنولوجيا الاتصالات المساهمة في النمو الاقتصادي عبر أربع قنوات رئيسية هي:

1- إنتاج السلع والخدمات المرتبطة ب TIC، مما يساهم في مجموع القيمة المضافة التي يولدها اقتصاد معين.

2- زيادة الإنتاجية في قطاع TIC ضمن عناصر إنتاج سلع وخدمات أخرى.

3- المساهمة في إنتاجية سائر عوامل الإنتاج على نطاق الاقتصاد ككل

4- اختراع المعالجة الدقيقة وانتشار الحواسيب الشخصية وعولمة الأنترنت وتعميم تكنولوجيا الهاتف النقال عن طريق عصر جديد اطلق عليه تسميات عدة منها عصر المعلومات والثورة الرقمية أو ثورةTIC ، وبما أن تكنولوجيا الاتصالات كانت المحرك الرئيسي لهذه الثورة، نشأ إجماع واسع عمى أثره الإيجابي على النمو الاقتصادي. (داودي، 2017، صفحة 67)

المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اهم المظاهر الاقتصاد الجديد أو ما يسمى بالاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد المعلومات والذي يعتبر اقتصادا ذا طابع خاص يقوم على مبدأ إنتاج ونشر واستخدام المعرفة، وفي ظل هذا الاقتصاد انتشرت واتسعت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزاد استخدامها بشكل كبير

مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Technologie de information et Communication

- هي مجموعة الموارد والأجهزة اللازمة لمعالجة المعلومات من أجهزة كمبيوتر وبرامج شبكات ضرورية لإنتاج هذه المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها".
- أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بكثرة في الاتصالات. (بومايلة و فارس، 2004، صفحة 205)
- وتعرف أيضا بأنها أجهزة البرمجيات الشبكات ووسائل الإعلام الخاصة بجمع , تخزين , معالجة نقل وعرض المعلومات الصوت البيانات النصوص والصور, فضلا عن الخدمات ذات الصلة. وتفرض التطورات والابتكارات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مراجعة دورية لتعريف هذا القطاع حيث يشمل العمليات المنتجات والخدمات الجديدة، وقد اقترحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أول تعريف ل TIC عام 1998 ومن ثم أدخلت عليه تعديلات بسيطة عام 2002، حيث يعبر عن طبيعة هذا القطاع الدائمة التغير، ويشمل هذا التعريف: صناعة وتسليم السلع والخدمات على قدر كبير من التنوع ويشمل مجموعة كبيرة من التقنيات تبدأ بالمعدات المكتبية والحواسيب والمعدات الملحقة بالحواسيب والبرمجيات وصولا إلى أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الراديو والتلفزيون وغيرها " .

ويلاحظ أن هذا التعريف واسع جدا يضم كافة العناصر المرتبطة بهذه التكنولوجيا، لذا قلصت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والفنون في أستراليا هذا التعريف بحذف بعض عناصره كالمعدات المكتبية.

بعد استعراض هذه التعاريف يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتمثل في المكونات المادية للحاسبات والبرامج الجاهزة وبرامج نظم Systems Software وبرامج تطبيقات Applications Software بالإضافة إلى شبكات الاتصالات وغيرها من الأجهزة للقيام بمعالجة تخزين، تنظيم عرض، إرسال واسترجاع المعلومات وذلك بالكفاءة والسرعة والدقة المطلوبة.

أما من حيث الظهور فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست حديثة النشأة، حيث أن الخطوات الأولى للتحول نحو مجتمع المعلومات بدأت مع اختراع التلغراف التلفاز والاتصالات اللاسلكية إلا أن التطورات التكنولوجية العميقة على مدار العشرين سنة الماضية والتي تعرف بثورة المعلومات السريعة غيرت كثيرا من الأنماط المعيشية، فأصبح من غير الممكن تصور حياة الأفراد دون هاتف

نقال أو دون تصفح الأنترنت من خلال أجهزة الحاسوب الخاصة، ومما ساعد على حدوث التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو مناقشة المسائل المتعلقة بهذه التكنولوجيا على الصعيد الدولي من خلال عقد المؤتمرات للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، حيث تشارك فيها الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية كالاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومن أهم القضايا المناقشة هي تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والمتطورة وكيفية استخدامها من أجل بناء مجتمع المعلومات وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الرابع :نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العالم

الفرع الأول : نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات عالميا

في أرقام جديدة صدرت عن الاتحاد الدولي للاتصالات تبين أن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات شهدت نمو مستمر و ذلك على نحو ملاحظ في جميع أنحاء العالم مدعوما هذا النمو أو الزيادة بتراجع في أسعار الخدمات الرئيسية المقدمة في هذا القطاع و أهمها خدمات الهاتف و الأنترنت. (بلكيموش، 2014، صفحة 63)

- كما أن البيانات الجديدة تشير أيضا و بشكل بارز إلى محافظة كوريا الجنوبية على المرتبة الأولى كأكثر دول العالم نموا و تقدما في هذا المجال تليها السويد و الدنمارك و أيسلندا و فنلندا على الترتيب .و في البلدان ذات الترتيب الأعلى و العشر الأولى، ثمانية منها ممثلة من قارة أوروبا و البلدين المتبقين هما من منطقة آسيا و المحيط الهادئ ، إضافة إلى أن أعلى خمس دول في القائمة لم يتغير تصنيفهم بين عامي 2016 و 2011 في حين حققت المملكة المتحدة قفزة نوعية بدخولها تصنيف العشر دول الأولى نموا و ذلك من خلال احتلالها المركز العاشر مقارنة بالمركز الرابع عشر .
- من جهة أخرى يستخدم الاتحاد الدولي للاتصالات مؤشر النمو لتحديد التصنيف العالمي لـ 111 بلد من أجل قياس مستوى تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في كل منها .و يبرز هذا المؤشر أن جميع البلدان التي جاءت في المراكز الثالثين الأولى هي البلدان ذات الدخل المرتفع بينما تبقى هناك اختلافات كبيرة بين البلدان النامية مع القيم التي يظهرها مؤشر النمو.

الفرع الثاني: استخدام قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في البلدان الأكثر نموا

- معظم الأسواق التي تسعى لمواكبة التطور التكنولوجي أصبحت تتمتع بنوع من الديناميكية في هذا المجال و بالشكل الأساسي تقع جلها في دول العالم النامي ، ما يعكس جهود هذه الدول نحو محاولة سد ما يعرف "بالفجوة الرقمية" و اللحاق بركب الدول المتقدمة ، ومن أمثلة تلك الدول نجد : البحرين ، البرازيل ، غانا، كينيا، رواندا، و المملكة العربية السعودية . (بلكيموش، 2014، صفحة 64)
- أما فيما يتعلق بقطاع الاتصالات المتنقلة على وجه التحديد فإن البلدان النامية استحوذت على أكبر الحصص فيما يخص النمو العالمي و هذا طبعا نتيجة تسجيل نمو مستمر في إجمالي عدد الاشتراكات الخلوية المتنقلة في الوقت ذاته ال تزال دول كل من الصين و الهند تستحوذان لوحدهما على ما مجموعه مليار اشتراك من أصل ستة مليارات من الاشتراكات الخلوية المتنقلة في العالم و ذلك بآخر إحصائية لعام 2011 خدمات الاتصالات المتنقلة ذات النطاق العريض لاتزال هي الخدمة التي تعرض أكبر

معدلات النمو ، إذ وصل هذا النمو حاليا في هذه الخدمات لحدود نسبة 40 %و ذلك على الصعيد العالمي و نسبة 78 % في البلدان النامية فقط.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية لذا فقد أخذ اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين ولم يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تعريف واحد لذا سنتطرق إلى تعاريف عدة لهذا النمط من الاستثمار لزيادة الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي يوفرها الدول النامية من أجل أخذ فكرة عامة

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و مكوناته

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر نتعرف إلى الاستثمار بشكل عام ويقصد به ":توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس(الأراضي، البنايات، الآلات والمعدات...الخ) أو على شكل غير مادي (النقود، الودائع تحت الطلب، الأسهم والسندات، التعهدات...الخ). (حردان، 2012، صفحة 13)

لقد أعطيت عدة تعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

أولا: تعاريف مقدمة من طرف الاقتصاديين

لقد وردت عدة تعاريف لباحثين اقتصاديين وكذا منظمات وهيئات دولية نقتصر على ذكر البعض منها في ما يلي :

- يرى طاهر مرسى عطية أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين، بإستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، وبهدف تحقيق عائد (طاهر، 2000، صفحة 174)
- ويعرفه عمر صقر على أنه يتمثل في تملك المستثمر لجزء من الإستثمارات أو كلها في إطار مشروع معين في دولة خارج دولة الإقامة مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة على الإدارة والتنظيم. (صقر، 2001، صفحة 41)
- بينما يعرفه هيكل عبد العزيز فهمي الإستثمار الأجنبي المباشر هو شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات أو إنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسمالها الأساسي وبزيادة رأسمال الشركات موجودة أصلا ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله.

ثانيا: تعاريف مقدمة من طرف الهيئات الدوليةً :

-حسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTA هو الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائم ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد أخر (البلد المستقبل للاستثمار) ولأغراض هذا التعريف، تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم (OCDE, 1983, p. 14)وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة

رأسمال الخاص بالشركة التابعة للبد المستقبل للاستثمار حيث تساوي أو تفوق الحصة 10 %من أسهم الشركة وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع. (شوقي، 2015، صفحة 15)

-في حين يعرف صندوق النقد الدولي FMI الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حيث يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة، أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة الغير مساهمة . (عمر، 2015، صفحة 42)

-وحسب تعريف منظمة التجارة العالمية OMC هو ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (بلد المنشأ أو بلد الأصل) والذي من خلاله يمتلك ويستعمل أصولا في بلد آخر (البلد المضيف) وذلك من نية تسييرها . (عمر، 2015، صفحة 42)

-كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية D.C.E.O على أنه: الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً . (الجبور، 2014، صفحة 33)

وتعرف الاستثمارات المباشرة على أنها تلك الشركات أو مشروعات تؤسس في البلدان المضيفة للاستثمارات بناءا على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ، أو بموجب القوانين المحلية للبلد المضيف للاستثمارات الخارجية، وتأخذ مثل هذه الشركات أو المشروعات شكل شركات المساهمة أو غيرها من أشكال الشركات وتمارس نشاطها في البلد المضيف وتخضع لقوانين ونظم تلك البلدان. (لحضري، 2000، صفحة 19)

-ومن خلال التعارف السابقة نستخلص تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه قيام المستثمر الأجنبي سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا بممارسة نشاط إستثماري بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته وتوجيهه سواء كان ذلك عن طريق ملكيته الكاملة لرأسمال المشروع أو عن طريق تملك المستثمر نسبة تسمح له بسيطرة على إدارة المشروع و فق معيار الصندوق الدولي يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا إذا امتلكه المستثمر الأجنبي 10 %أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى الشركات (عمر، 2015، صفحة 43)

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئة أو الأصيلة التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. (عطا الله، إدارة الاستثمار، 2001، صفحة 26)

***الفرع* الثاني : مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر :**

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال لا تعتبر استثمارا أجنبيا مباشرا إلا إذا تضمنت ما يلي:

1 – رأس المال السهمي (المساهمة برس المال وهو الجزء الذي يساهم به المستثمر الأجنبي في شراء حصة من مشروع في بلد آخر وعادة ما يكون 10% أو أكثر من رأس مال الشركة، وهي الحصة الكافية لمنح المستثمر سيطرة معينة في إدارة المشروع.

2 – الأرباح المعاد استثمارها وهي المبالغ التي تتضمن حصة المستثمر من الأرباح غير الموزعة مقابل حصة من الأسهم، ويتوخى إعادة استثمار هذه الأرباح في البلد المضيف.

3-القروض داخل الشركة وهي المبالغ المتأتية من عمليات الإقراض والاقتراض فيما بين المستثمرين المباشرين وهو عادة (خارج البلد المضيف)، وكذلك الاقتراض والاقتراض فيما بين المستثمرين الأجانب وهم عادة الشركات الأم والشركات المنتسبة لها (ايمان، 2019، صفحة 19)

المطلب الثاني : اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتصف أشكال الاستثمارات الأجنبية بالتعدد والتباين من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل ويعود هذا التنوع في الحقيقة إلى تعدد متطلبات واحتياجات كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، فيفضل كل منهما تبني شكل أو أكثر من أشكال هذا النوع من الاستثمارات (جوامع، 2015، صفحة 87) وفيما يلي سنوضح أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: الاستثمار المشترك

وهو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات انتاجية وتسويقية ومالية. (عبد المطلب ، 2006، صفحة 186)

- يعرفه كولدي بأنه: " أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة, أو الخبرة و براعات الاختراع أو العلامات التجارية...الخ "
- ويرى تير بسترا :"أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية, و يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه "

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاستثمار المشترك ينطوي على الخصائص :

- الاتفاق بين مستثمران (وطني و أجنبي) يكون طويل الأجل, من أجل ممارسة عملية إنتاجية و هذا داخل البلد المضيف.
- المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص.
- إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبيي.
- لا يشترط في المشاركة تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين (وطني وأجنبي)

أولا : مزايا و عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة لدولة المضيفة

1-مزايا الاستثمار المشترك بالنسبة لدولة المضيفة

- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة عن طريق إضافة قناة من قنوات التدفق المالي إليها وهي الاستثمارات المشتركة.
- الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لدى الشريك الأجنبي في تطوير القنوات الإنتاجية المستخدمة في نشاطاها والمساهمة في إحداث التطور التكنولوجي وتوفير فرص العمل.
- امكانية الشركة الأجنبية في استخدام قدرات إدارية وتنظيمية أعلى والإسهام في تطوير القدرات الإدارية والتكنولوجية المحلية.

2-عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة لدولة المضيفة

- قد لا يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية والقدرات الإدارية والتنظيمية.
- قد لا يساعد على توفير فرص عمل إضافية باستخدامه أساليب رأس مال أكبر وعمل أقل أو الاستعانة بالعمل الأجنبي بدلا من الاعتماد على العمل المحلي حتى في حالة توفره.
- لا يستخدم قدرا أكبر من الموارد الأجنبية، وخاصة من خلال الاعتماد على المصادر المحلية للتمويل وخاصة المصارف والحصول على عوائد وأرباح نتيجة لاستخدام موارد لم يسهم في توفيرها ذاتيا بدرجة مهمة.

ثانيا: مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الشريك الأجنبي

1-مزايا الاستثمار المشترك بالنسبة لدولة المضيفة

- التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف (كالتأميم، المصادرة ومنع تحويل الأرباح)
- تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملّك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا نتيجة لنيله ثقة الهيئات القائمة على الاستثمار في هذه الدول
- يساعد الاستثمار المشترك في تخفيض الأخطار التجارية وغير التجارية وتذليل الكثير من الصعوبات البيروقراطية والحصول على مزايا ضريبية، خاصة إذا كان الطّرف الوطني الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة، وأيضا التغلب على القيود الجمركية والتجارية المفروضة في الدول المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر.
- التغلب على صعوبات اللغة؛ العلاقات العمالية والمشكلات الاجتماعية والثقافية بحكم وجود طرف وطني

2-عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة لدولة المضيفة

- احتمال قائم بنشوء تعارض في مصالح الطرفين الوطني والأجنبي خاصة ما تعلق بالرقابة على النشاط وإدارته ونسبة المساهمة، خصوصا في حالة عدم امتلاك المستثمر الوطني للقدرات الفنية والمالية المضاهية لما يمتلكه المستثمر الأجنبي، مما قد يؤثر سلبا على فاعلية المشروع في تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل
- من وجهة نظر المستثمر الأجنبي قد يسعى الطرف الوطني إلى إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية، هذا يعني زيادة الخطر التجاري وهو ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي في الاستمرار والنمو والبقاء خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة، وهو ما يحول دون انتهاج استراتيجية الشركة الأم وتحقيق أهدافها التمويلية والتموينية.
- يعتبر من أكثر الأشكال تهديدا للملكية الفكرية للشركة الأم مما يؤدي إلى صعوبة الحفاظ على الملكية الفكرية و براءات الاختراع.

الفرع الثاني: الاستثمار المملوك من طرف المستثمر الأجنبي

- يعد هذا النوع من الاستثمار هو الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي حيث تقوم شركات متعددة الجنسيات بإنشاء مشروع للإنتاج و التسويق او أي نوع من النشاط الإنتاجي او الخدمي في الدول المضيفة و يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر الأجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها و التي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية و التقنية للمشروع المراد اقامته دون تدخل الدولة المضيفة ثم القيام بالاعمال الهندسية و جلب الخبراء و التقنيين و الإداريين و الآلات و

المعدات و القيام بالإشراف على انجار المشروع ثم مباشرته بالإنتاج و التسويق دون مشاركة الطرف المحلي. (حمادي، 2015، صفحة 25), كما يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات وتجدر الإشارة هنا إلى اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حق المراقبة وبلوغ عتبة الملكية دون التدخل من الدولة المضيفة. (بوكبوس ، 2006، صفحة 50)

أولا : مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة

من حيث المزايا نذكر منها ما يلي :

- زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية اليها .
- المساهمة في اشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع مع احتمال وجود فائض.
- مساهمة في بناء التحديث التكنولوجي.

أما من حيث العيوب فإن الدول المضيفة تخشى أخطار التبعية والاحتكار وما يتبعها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي و الدولي (أبو قحف، 1989، صفحة 23)

ثانيا: مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الشريك الأجنبي

1–مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الشريك الأجنبي:

- تحقيق أرباح كبيرة و بتكاليف قليلة .
- يحقق توازنا بالمصالح ما بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة اكثر من بقية الأنواع الأخرى .
- يساعد التملك المطلق للمشروع في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدولة المضيفة على الواردات.

2– عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الشريك الأجنبي :

- هذا النوع من الاستثمارات يحتاج الى رؤوس أموال كبيرة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة .
- من ناحية العيوب التي تنجر عن هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر هو كون هذه الاستثمارات عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة، التصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي أو الحروب الأهلية، خاصة إذا كانت في إطار ما يسمى الصناعات الإستراتيجية مثل البترول والأسلحة والأدوية (خيالي، 2016، صفحة 13)

الفرع الثالث : الاستثمار في المشروعات او عمليات التجميع

- ويتمثل في اتفاقات مبرمة بين طرف أجنبي وطرف وطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول (الأجنبي) بتزويد الطرف الثاني (الوطني) بمكونات منتج معين (سيارة أو تلفزيون مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، ويلجأ المستثمر الاجنبي إلى هذا النوع من الإستثمار بدوافع كثيرة منها كبر حجم السوق أو إنخفاض تكلفة عناصر الإنتاج كالعمالة أو المواد الخام، أو التخفيف من وطأة الضرائب والرسوم المفروضة في البلد الأم، وفي معظم الأحيان ولاسيما في الدول النامية يقدم الطرف

الأجنبي الخبرة والمعرفة والآلات والمعدات والتقنيات اللازمة والخاصة بتصميم المصنع وطرائق التخزين والصيانة وغيرها، وهذه المشاريع قد تكون استثماراً أجنبياً مشتركاً أو مملوكاً بالكامل للطرف الأجنبي (حمادي، 2015، صفحة 14)

ومشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار من الطرف الأجنبي، ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة لهذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع، سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف الوطني. (أبو قحف، 1989، صفحة 20)

الفرع الرابع: الاستثمار في المناطق الحرة

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما، ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية لان التصدير يدر أرباحا بالعملات الأجنبية، ويخفض من الواردات، الامر الذي يؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل، بالإضافة إلى خلق فرص عمل محلية، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الإطارات الإدارية والفنية المحلية.

1. **مزايا المناطق الحرة بالنسبة للبلد المضيف**

ونذكر بهذا الخصوص (حمادي، 2015، صفحة 22)

- القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد.
- تنمية المناطق النامية والأقل تقدما.
- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال المستثمرين.

2. **مزايا المناطق الحرة بالنسبة للمستثمر الأجنبي:**

- الحصول على اعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار مناسبة.
- الاستفادة من البنى الأساسية التي تقوم بها الدولة لهذه المشاريع.
- يمنح للمستثمرين الأجانب حق الإقامة داخل البلاد.

المطلب الثالث :دوافع و خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الاول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيمها إلى دوافع خاصة بالمستثمر الأجنبي وأخرى خاصة بالبلد المضيف. (اسامة، 2015، صفحة 54)

1- **دوافـع المستثمـر الأجنبـي**: يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر التالية:

- **طبيعة النشاط الإقتصادي والتجاري**: تلعب طبيعة النشاط الإقتصادي والتجاري دور مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية ،إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تلاقي الإخفاق بالبحث عن أسواق إستهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.

- **زيادة العوائد:** تتحقق الزيادة في عوائد الإستثمار من خلال تعظيم الإستفادة من ميزة إنخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل إنخفاض تكلفة الأيدي العاملة إذا ما تم مقارنتها بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، حيث كان لهذه الخاصية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة والتي يتميز إنتاجها بأنه غير مخصص للإستهلاك المحلي وإنما هو موجه إلى التصدير نحو البلدان المتقدمة.
- **تخفيض المخاطر**: تقليل المخاطر التي تتعرض إليها إستثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية.....إلخ، فتوزع وإنتشار الإستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب.
- **زيادة المبيعات:** حيث تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسيين هما: إهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو خدماتها والقدرة على الشراء، فزيادة وتوسيع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج نطاق الدول التي تعمل بها يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية.
- **قيود التجارة الخارجية** :تضع كثير من الدول بعض القيود على عمليات الإستراد والتصدير بهدف حماية منتجاتها الوطنية من منافسة السلع الأجنبية والحصول على موارد إضافية للخزانة العامة، إلا أن الإستثمار الأجنبي المباشر فسح المجال أمام رأس المال الأجنبي لتخطي هذه الحواجز من خلال إنشاء وحدات إنتاجية له في تلك الدول التي تطبق مثل هذه الأساليب التقييدية.
- **الرغبة في النمو والتوسع** :حيث أن من أهم دوافع المستثمر الأجنبي هو السعي نحو تطوير الإستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الإستثماري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الإستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.

2- دوافع البلد المضيف: تتمثل أهم الأسباب الدافعة إلى جلب الإستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- **سد فجوة الإدخار والإستثمار**: عندما يعجز الإدخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للإستثمار الوطني يتم اللجوء إلى المصادر المالية الخارجية منها الإستثمار الأجنبي المباشر كأحسن المصادر المالية الأجنبية نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية وخلوه من العيوب التي ينطوي عليها الإقتراض الخارجي.
- **تحسين وضعية ميزان المدفوعات**: حيث تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الإستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل.
- **زيادة التراكم في رأس المال الثابث والإنتاج الوطني**: ينتج عن دخول الإستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع إستثمارية جديدة وبالتالي إقتناء أصول إنتاجية إضافية، الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد المضيف لهذا الإستثمار.
- **الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية**: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن، الأراضي الزراعية .....إلخ

غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لاتكفي لإستغلال كل هذه الموارد الأمر الذي يجعل الإستثمار الأجنبي المباشر عنصر مكمل لهذه الطاقات الإنتاجية ومن ثم إمكانية إستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية.

- **تخفيض مستوى البطالة:** حيث يخلق الإستثمار الأجنبي المباشر فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للإستثمار.
- **نقل التكنولوجيا الحديثة:** يقوم الإستثمار الأجنبي المباشر على جلب الفن الإنتاجي الحديث والتقنيات المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة، إضافة إلى تكوين العمال والمسيرين والمسؤولين المحليين من خلال توظيفهم في مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني : خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارده حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافه بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ، يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير ، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك ، فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح. أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار, بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.
- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

المطلب الرابع: الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر تنشأ عنه آثار إيجابية وأخرى سلبية (طاهر، 2000)

نذكرها فيما يلي :

الفرع الأول : الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر :

- تكوين رأس المال بإدخال أموال وأرصدة جديدة.
- نقل التكنولوجيا : تنقل إلى البلد المضيف تكنولوجيا جديدة ومهارات إدارية عالية، وتعمل على تطوير وتنمية الكفاءات الوطنية من خلال برامج التدريب.

- تنمية إقليم جغرافي بأكمله أو قطاع صناعي معين أو عدة قطاعات، وتنويع مصادر الدخل الوطني.
- تطوير المنافسة : وذلك بانخفاض في التكاليف والسعر وزيادة في الإنتاجية، وينتج عن ذلك تطوير أسلوب عمل المنظمات في الدولة المضيفة، ويصب ذلك في مصلحة الاقتصاد الوطني والمستهلك المحلي.
- تحسين ميزان المدفوعات : ويحدث هذا في الغالب في الأجل الطويل عن طريق تقليل الواردات وزيادة الصادرات.
- زيادة العمالة والتوظيف : يتيح فرصة عمل جديدة لمواطني الدولة المضيفة، وتكون مرتباتهم أعلى من الشركات الوطنية . تساهم الاستثمارات الأجنبية في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية .
- قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر السبب في التخفيف من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، و هذا لتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا بأسعار معقولة، كانت في السابق غير متوفرة و تستورد بأسعار مرتفعة، و المحصلة النهائية هو أن هذه الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى رفاهية المجتمع، و هذا نظرا لما توفره من مناصب شغل وزيادة في الإنتاج والمداخيل التي تساعد على زيادة الاستهلاك. (بلعيد، 2002، صفحة 215)

ويمكن القول أن الايجابيات السابق الإشارة إليها، تساهم ككل في رفع مستوى المعيشة في البلد المضيف، وزيادة درجة المساهمة في الاقتصاد العالمي، وزيادة قدراته التنافسية .

الفرع الثاني : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

- السيطرة على الصناعة : قد يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعات اقتصادية معينة داخل البلد المضيف.

ففي فرنسا على سبيل المثال يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع صناعة الكمبيوتر ومعدات تشغيل المعلومات، وفي بلجيكا يسيطر على 8% من قطاع الهندسة الكهربائي

- يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر الاعتماد على استخدام التكنولوجيا وهذا يساهم في زيادة البطالة في الدولة النامية.
- إحداث تغيير سلبي في الثقافة الوطنية، ويجلب إليها قيما تخالف ويروج لعادات استهلاكية سيئة، وتجعل شعب ذلك البلد شعبا مستهلكا ويهتم بالماديات.
- تجلب سلوكيات تضر بالبلد المضيف، وعلى سبيل المثال بيع التكنولوجيا بأسعار مغالى فيها، ومنح التراخيص أيضا مقابل إتاوات، والتهرب من دفع الضرائب، واستخدام أساليب ملتوية لتحويل العملة الأجنبية.
- يقلل من سيادة الدولة بالتدخل في سياساتها، وقد تتعرض حكومة البلد المضيف للابتزاز والضغوط.
- يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية، وهي في مركز تنافسي ضعيف، مما قد ينتج عنه كسادا أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة أو صغيرة الحجم . (عطا الله، إدارة الاستثمار، 2001، صفحة 111)

المبحث الثالث : مناخ الاستثمار

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي من خلالها تسعى الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية، ذلك أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ (وصاف سعيدي، 2008، صفحة 39)

المطلب الأول : مفهوم مناخ الاستثمار

وجد عدة تعاريف للمناخ الاستثماري نذكر من بينها:

- يعرف مناخ الاستثمار بأنه: "مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر ثقة المستثمر وتقنعه بتوجه استثماراته إلى بلد دون أخر، وهذه مسالة تتفاعل فيها العوامل الموضوعة مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر. والتي تتمثل همها في سياسات الاقتصاد الكلى والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر. (النجار ، 1991، صفحة 126)
- ويعرف أيضا بأنه: "مجمل الأوضاع والضر وف المكونة للمحيط الذي يتم فيه الاستثمار، فهي تشمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمنية، القانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال". (الجوزي، 2008، صفحة 148)
- حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن مناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا و ايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية
- يعرف مناخ الاستثمار بأنه "مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار" (عاطف، صفحة 33)

وحسب الأونكتاد فإن مناخ الاستثمار بتضمن بعدين أساسيين في الدول المضيفة هما :

- البعد الأول: يتضمن مختلف العوامل الأساسية المؤثرة في القرار الاستثماري التي تشمل مستوى الاستقرار الاقتصادي السياسي والاجتماعي، و القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية و المعايير المطبقة للتعامل مع المستثمرين الأجانب وسياسات العمل وطبيعة السوق وآلياته والاتفاقات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- البعد الثاني: يتعلق بسمعة الدولة ونوعية الحياة ومستوى دعم الاستثمار وتعزيزه من خلال تقديم الحوافز المالية كالإعفاءات الضريبية والجمركية والحوافز التمويلية كمنح قروض بفوائد منخفضة، والإعانات المقدمة للاستثمار.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

مناخ الاستثمار على انها مجموعه متغيرات تحيط بالمشروعة وتؤثر بقراراته، لكنها تخرج عن سيطرته، وبالتالي فان مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعه من المكونات والمقومات والادوات والمؤشرات التي يمكن ان تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثمار في الدولة معينه، و تتوفر في المناخ الاستثماري عدة عناصر نستخلصها فيما يلي: (لطفي، 2009، صفحة 32)

- √ جهاز مالي قادر على تحقيق الاستقرار في جهاز الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل، بتحقيق التوازنات المالية المؤدية لهدف النمو المطلوب والمعتمد على الهيكل الضريبي وتنظيم أولويات الإنفاق الحكومي.
- √ سلطة نقدية محققة للاستقرار النقدي مستخدمة بذلك أدوات السياسة النقدية لتحقيق اهداف النمو والمساهمة في تحقيق استقرار اقتصادي بالإضافة إلى إيجاد مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية.

√ سياسة تجارية مرتكزة على التوجيه الخارجي لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية، وزيادة قوى الدفع لإيجاد منشئات قادرة على الابتكار وإضافة المزايا التنافسية داخل الاقتصاد ككل.

الفرع الأول: المناخ السياسي والأمني

- يعتبر الاستقرار السياسي والامني شرطا اوليا ضروريا لأي استثمار محلي او أجنبي، ويرتبط بالاستقرار السياسي بما يعرف "بالفساد السياسي" الذي يؤدي عاده الى انعدام المنافسة الحرة السليمة وانعدام الشفافية، ويؤثر المناخ السياسي والامني بمجموعه من العوامل أهمها (زغبـة، 2009، صفحة 54)
  - النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا او دكتاتوريا.
  - المؤسسة العسكرية في اداره شؤون البلد المضيف، درجه الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: المناخ الاقتصادي

يمثل المناخ الاقتصادي الركيزة الاساسية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتتكون من:

أولا. مستوى النمو الاقتصادي:

وذلك من خلال:

1- معدل النمو الكلي في القطاعات المختلفة.

2- معدل التغير في الانتاجية قطاعيا لكل من العمل والارض وراس المال.

3- نسبه مساهمه الموارد غير المتجددة (البترول، الغاز، معادن) والقطاعات ذات حساسيه للعوامل الخارجية (السياحة، الهجرة الخارجية) في احداث النمو في الانتاج الاجمالي المحلي.

4- نسبه مساهمه الانشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا. مستوى الاستقرار الاقتصادي:

ويقصد به الاستقرار الداخلي مقاس بمعدل التضخم ومعدل البطالة، وعجز والاستقرار الخارجي مقاصه بالحساب الجارية في ميزان المدفوعات.

ثالثا. هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية:

حيث يتم النظر اليه من خلال الانتاج الكلي والاستهلاك الكلي وايضا النفقات والايرادات الكلية، البطالة، التضخم، الناتج الاجمالي وغيرها، كلما كانت نسب هذه المؤشرات حسنه كلما ادت الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، والعكس صحيح فكلما كانت سيئة أدت إلى نفور الاستثمار الأجنبي المباشر (عرعار، 2021، صفحة 15)

الفرع الثالث: المناخ القانوني والإداري

ان القرارات الاقتصادية في نهاية الامر هي تصرفات قانونيه بالتصرف في الملكية، وبالتعاقد مع موردين او بالالتزام بضائع او القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود، مع مختلف الاطراف، وهكذا فان وجود نظام قانوني واضح وفعاله هو شرط اساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصه الاستثمار، وفي هذا الصدد فان عدم وجود قوانين واضحه او تعددها واحيانا تضاربها كل ذلك يعتبر عقبه امام اي مستثمر، اضف الى ذلك ان وجود قوانين واضحه للملكية يعترف فيها بهذه الحقوق وينظم حدودها، يعتبر امر لا غنى عنه في اي قرار اقتصادي وعليه يفترض الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية السائدة، بل انه فوق ذلك فعالية القانون والقدرة

على تطبيقه تطبيقا سليما، وماذا توافر نظام قضائي عادل وفعاله وكذلك سلطه سيدي يا محايده وقادره على تنفيذ الاحكام بسرعه وفعالية بتكلفه معقوله وغير مبالغ فيها.

الفرع الرابع: المناخ الاجتماعي

يتمثل المناخ الاجتماعي في مجموعه من العوامل المحفزة للاستثمار الاجنبي المباشر او العكس وتتمثل هذه العوامل في:

أولا. درجة تماسك الجبهة الاجتماعية

لتحقيق الاستقرار والتنمية الجبهة الاجتماعية يتطلب من الدولة منح اولويه للقواعد الاجتماعية الاساسية، وعليه يمكن للسياسات العامة ضمانه تقاسم ثمار النمو والمشاركة في الحد من، الفقر المدقع وعدم المساواة، كما ان مخالفه القانون يرتبط غالبا بالتهميش واللامبالاة وهذا ما يجعل المحيط الاجتماعي محيطا منفرا للاستثمار بصفه عامه وللاستثمار الاجنبي المباشر بصفه خاصه، ومéن هو فان توفير الامن الاجتماعي ونشر الطمأنينة بين الافراد في المجتمع الواحد وايجاد نوع من

ثانيا. العناصر الديموغرافية

التي تصف السكان في كل بلد بخصائص معينه لها آثر كبير على الاسواق والممارسة في كل بلد، واهم هذه العناصر ممثله في النمو السكاني، الحجم الاسرة والمستوى التعليمي

ثالثا. العناصر السلوكية

هناك قواعد سلوك في كل المجتمع تقوم على اساس القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأشياء وهي التي تمثل ثقافه المجتمع، حيث انها تختلف من بلد لآخر، واهم هذه العناصر ممثله في الانتماء الى الجماعات المتطلبة الى العمل واهميته، الاعتماد على النفس او على الاخرين، ثم النظرة الدينية والعقائدية للأمور

المطلب الثالث : أهمية مناخ الاستثمار

أهمية المناخ الاستثماري :

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الآمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها ، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثروة التكنولوجية العالمية السائدة (شريط و بن وارث ، 2017، صفحة 364).

وتكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوافر فيه العناصر التالية :

– العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات.

– توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة

–إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية

والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد .

-التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل صقل الإطارات البشرية كونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي .

-العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين

- أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات.

المبحث الرابع : محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المطلب الأول : محفزات الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

هناك مجموعة من المحفزات التي تساعد الاستثمار في قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و نذكر منها :

اولا– توفير بيئة تنظيمية

يتطلب نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر بيئة تعليمية قوية وكيانات يناط بها مهمة وضع الرؤى والسياسات الكاملة بتعزيز فرص نمو القطاع، ويستلزم هذا الأمر وجود كيان تنظيمي رئيسي داعم للقطاع يتمثل في وجود وزارة معينة بأمور القطاع تختص برسم الاستراتيجيات و وضع السياسات الخاصة به بالتعاون مع المؤسسات الأخرى.

ثانيا– توفير بيئة تشريعية

يتكامل مع تواجد بيئة تنظيمية قوية وجود بيئة تشريعية تكفل لكافة العاملين والشركات التوسع في استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل يعمق الأثر الاقتصادي والاجتماعي للك الاستخدامات، ويكفل في الوقت ذاته الحماية لحقوق الملكية الفكرية، وفي هذا الإطار تتجه دول العالم إلى اقرار مجموعة من التشريعات الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك على عدد من الأصعدة، حيث يستلزم تحرير القطاع وضمان المنافسة وجود قانون منظم لخدمات الاتصالات، في حين يستلزم نمو الأنشطة الابتكار والإبداع وجود قانون منظم الحماية الملكية الفكرية، فيما يستلزم نمو أنشطة التجارة الإلكترونية وجود قوانين منظمة للتجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، ومن جانب أخر يحتاج العاملون بشكل عام إلى قوانين لحماية سرية البيانات ومكافحة الجريمة الإلكترونية وذلك لتعظيم مستويات الاستفادة من خدمات القطاع.

ثالثا– تطوير البنية الأساسية لتعزيز نمو القطاع

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوسيلة الأهم في عصرنا هذا التي تتيح الوصول إلى المعلومات والمشاركة الحقيقية في أعمال وخدمات مجتمع المعرفة، إذ أنها تزيد من إمكانات الأفراد و المؤسسات وجميع العاملين والمستفيدين من اقتصاديات هذا المجتمع. وتشكل البنية الأساسية التكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المرتبطة بها ومدى شموليتها إحدى أهم مكونات وركيزة أساسية من ركائز البيئة التمكينية لتحسين وزيادة النفاذ إلى المعلومات والمعرفة، ومن اللوازم الأساسية لتقليص الفجوة الرقمية والمعرفية بين مختلف أفراد المجتمع.

رابعا–تفعيل الشراكة لتحفيز نمو القطاع

تتطلب مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية تعاونا بين المجتمع الدولي وكافة أصحاب المصلحة، حيث تبنى استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية على أساس شراكات تتضمن مختلف الوكالات والوزارات والمجتمع المثاني والقطاع الخاص والجامعات ومؤسسات البحث، وذلك في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء وبالتالي، يمكن أن تأتي فرص التمويل المشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مختلف المصادر: الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، وانطلاقا من دعوة الشراكة التي أطلقها مؤتمر القمة العالم المجتمع المعلومات، تقترح عدة المبادئ التوجيهية للشراكة منها:

ا– ينبغي أن تتكون الشراكات في صورة التزامات محددة من مختلف الأطراف سعيا إلى تحقيق هدف معين او مجموعة أهداف معينة وتعزيزها.

ب– يسعي أن تكون الشراكات ذات طبيعة طوعية و ذاتية التعليم وتقوم على أساس أهداف متفقين عليها، وعلى أساس المشاركة في المسؤولية بين الاطراف

خامسا. التوسع التكنولوجي:

تطور التكنولوجيا يعد محفزًا قويًا للاستثمار في قطاع الاتصالات. فمع تطور شبكات الجيل الخامس (5G) والتقنيات الأخرى مثل الذكاء الاصطناعي والإنترنت من الأشياء، يتطلب تحسين وتطوير البنية التحتية لتلبية الطلب المتزايد على الاتصالات السريعة والموثوقة.

سادسا– توفير اليات محفزة للاستثمار ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يسهم غياب التمويل في ضعف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير من ناحية عدم القدرة على توليد المعرفة وعدم القدرة على دعم البحوث والتطوير، وبالتالي تعميق هجرة الأدمغة والاعتماد الكامل على الخبرات الأجنبية. وتبرز أهمية التمويل كمورد حيوي في جميع النشاطات المتعلقة بتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات الاقتصاد الرقمي.

المطلب الثاني : تحديات و عوائق الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تعترض قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من العوائل والتحديات والتى يمكن تخليص أهمها فيما يلي:

اولا. العوائق المتعلقة بالبيئة التمكينية لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

فيما يتعلق بالعوائق المرتبطة بالبيئة التمكينية، يأتي عدم توفر برامج التحفيز الحكومية كأول الانتقادات التي يراها القطاع الخاص تحديا كبيرا، يتبعه مباشرة غياب الأطر التنظيمية. و إذا كان الاهتمام الثاني مفهوما هنا، فإن الأول يتطلب تمحيصا أكبر، خاصة في ظل غياب وجود حماية الحقوق النشر والطبع، والضرائب المرتفعة، ثم النقص في الآليات المحددة للتمويل ومؤسساتها، والمنافسة مع الشركات الدولية الرئيسة. مما يدل بشكل أو بآخر على أن الشركات في قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطالب بنوع من الحماية الاقتصادية لتوسيع نشاطاتها.

ثانيا. قضايا البيئة التجارية التي تحد من تطور صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

إن المعوق التجاري الرئيس يتعلق بالمستوى المعيشي للسكان في الأسواق الداخلية (القدرة الشرائية المنخفضة للسكان وحجم القطاع غير النظامي بالتوازي مع معطيات الاقتصاد الكلي المناخ غير المشجع للاستثمار والنمو البطيء للاقتصاد).

وقد يدل معوق القدرة الشرائية للسكان أن السوق تكمن في سوق الأفراد أكثر من سوق الشركات، إلا أن تطور السوق الأفراد بشكل كامل يتطلب تطورا للخدمات المصرفية واستخدام بطاقات الائتمان، لأنها وسيلة الدفع المميزة على الشبكة؛ هناك إذا نوع من المفارقة في هذا الجانب.

ثالثا. الاحتياجات لتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

من ناحية أولويات احتياجات الشركات بشأن البنية الأساسية، فإنه من الواضح أن نشر الحزمة العريضة للشركات من أهم الأولويات إلا أن نشر الحزمة العريضة لعموم المستخدمين يأتي أيضا في المرتبة الثانية كدلالة على اهتمام الشركات بسوق الأفراد والمفارقة أن الاهتمام بتحقيق الاندماج

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق الى قطاع الاتصالات الذي يعد من اهم القطاعات في العالم و يعتبر الركيزة الأساسية لتطوير البنية التحتية و قد يتمثل هذا التطوير مختلف الاتصالات السلكية و لا سلكية لاسيما الشبكات و الانترنت و قد تكمن أهمية هذا القطاع حيث يؤدي الى زيادة في الدخل المحلي في معظم الدول و كذلك يعتبر الداعمة الأساسية للاقتصاد المعرفة حيث اصبح نمو هذا القطاع عالميا سريعا جدا.

للاستثمار الأجنبي المباشر دورا بالغا في تنمية اقتصاديات البلدان المتقدمة و النامية حيث تطرقنا في هذا الفصل الى الاطار النظري للاستثمار و كذلك خصائصه ثم تطرقنا الى اهم اشكاله التي تنطوي اليها و التي تتمثل في الاستثمار المشترك و المملوك من طرف المستثمر و الاستثمار في المشروعات و كذلك الاستثمار في المناطق الحرة كما ان للاستثمار عدة دوافع يمكن تقسيمها خاصة بالمستثمر و أخرى بالبلد المضيف ,كما يوجد للاستثمار الأجنبي المباشر عدة سلبيات و إيجابيات

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات من المواضيع الهامة في الاقتصاد العالمي، ويمكن أن يساهم بشكل كبير في تطوير البنية التحتية للاتصالات في البلدان وتعزيز النمو الاقتصادي تحسين خدمات الاتصالات و لكي يجذب الاستثمار في قطاع الاتصالات هناك عدة حوافز تساعد المستثمر .

الفصل التطبيقي : دراسة واقع قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

تمهيد

نظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق نمو الاقتصادي , تسعى المملكة العربية السعودية الى وضع عددًا من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعات الجديدة لتحسين بيئة الاستثمار وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب و ذلك قصد تعزيز نموها الاقتصادي وتنويع مصادر دخلها و من المهم ان قطاع الاتصالات له دور كبير في تحسين و تطوير البنية التحتية فسنقوم في هذا الفصل تحليل واقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية مع دراسة مناخ الاستثماري في السعودية بالإضافة على تحليل واقع قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية و من ثم التطرق الى دور هذا القطاع في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و سندرس أيضا محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

من خلال دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول : واقع الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية

المبحث الثاني : تحليل قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية

المبحث الثالث : دور و محفزات الاستثمار في قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية

المبحث الأول : واقع الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية

اقتصاد المملكة العربية السعودية هو أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وأحد أكبر الاقتصادات في العالم. يعتمد الاقتصاد السعودي بشكل رئيسي على قطاع النفط والغاز الطبيعي، حيث تعتبر السعودية من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم , ستقوم في هذا المبحث إعطاء لمحة عن الاقتصاد السعودي و تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الاول: لمحة عن الاقتصاد السعودي.

إن التطور الاقتصادي للسعودية مر بمرحلتين :

المدخل الأول: إن التاريخ الاقتصادي عبارة عن سلسلة من الأحداث الاقتصادية التي تتم عبر الزمن وترتبط بظهور أشخاص معينين وبتوافر ظروف معينة (حبيب، 2005، صفحة 60)

المدخل الثاني: ينظر للتاريخ الاقتصادي على أنه تحول منتظم من مرحلة اقتصادية إلى أخرى، يتم وفقا لقواعد ثابتة تنطوي عليها نظرية التاريخ الاقتصادي. وببحث أي من المدخلين السابقين يعتبر أكثر ملائمة لوصف مراحل تطور الاقتصاد السعودي؟ فإنه لا مجال للشك المدخل الثاني، والذي حدد مراحل ثابتة بعينها، فإن المراحل التي يمر بها أي مجتمع في تطوره لا تصلح لوصف مراحل تطور الاقتصاد السعودي التي حددها (رستو) في نظريته إذ كانت ملائمة للاقتصاد البريطاني وقد عممها على البقية ولا تصلح للاقتصاد السعودي، لإن الاقتصاد البريطاني قطعها فيما يقرب من ثلاثمائة عام من النصف الثاني للقرن السابع عشرا إلى النصف الأول من القرن العشرين). هذا في حين أن عمر المملكة العربية السعودية حوالي 102 عام، ولم يستغرق إنشاء نهضتها الحديثة أكثر من 32 عاما وكذلك أوضح في نظريته أن النمو يحدث بطريقة تلقائية من خلال تفاعل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقوي السوق الحر عن طريق المؤسسات الخاصة، في حين أن التنمية التي حدثت في المجتمع السعودي تمت بطريقة موجهة ومن خلال خطط رسمتها الحكومة و قامت بتنفيذ النسبة الأكبر منها، وكذلك لم يمر المجتمع السعودي في تطويره: المراحل التي حددها ماركس في نظريته. وعلى العكس، فإن الاستقرار السياسي والاجتماعي اللذين تمتعت بهما المملكة العربية السعودية منذ نشأتها كانا من العوامل التي ساعدت على حدوث نهضة اقتصادية كبيرة فيها في وقت قصير. ولذلك يمكن أن تقول إن ظروف ومراحل وشخصيات تطور الاقتصاد السعودي اختلفت عن مراحل تطور أي مجتمع نام آخر، فلقد ارتبطت نشأة المملكة العربية السعودية. التاريخ الحديث بشخصية مؤسسها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وتسببت جهوده في نقلها من مرحلة المجتمع القبلي إلى مرحلة المجتمع القومي ومن العوامل الهامة التي أثرت على سرعة التنمية في المملكة :

- √ اكتشاف البترول في المملكة السعودية؛ تحتل المملكة أهمية خاصة في قلب العالم الإسلامي
- √ لم تتعرض المملكة في تاريخها الحديث لأي استعمار خارجي ولذلك لم تنهب ثرواتها
- √ لم تتعرض قيمها الثقافية والدينية والاجتماعية للتحريف.
- √ نظرا لأن برامج التنمية بدأت في المملكة في مرحلة متأخرة فإن هذا أعطاها ميزة إمكانية الاستفادة من التجارب الآخرين ولم يكن عليها أن تبدا الطريق من أوله مثلما فعلت دول مثل إنجلترا أو فرنسا أو أمريكا، واستطاعت أن تحصل على آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في الدول المتقدمة بما يتضمنه ذلك من كفاءة في الأداء وانخفاض في التكلفة،

وإن ذلك جعلها لا تستخدم تكنولوجيا متقادمة كالتي تستخدمها عديد من الدول النامية التي بدأت برامج التنمية مبكرا؛

ومما سبق يتضح أن الاقتصاد السعودي لم يتبع في تطوره نمطا من أنماط نظريات التاريخ الاقتصادي، لذلك يمكننا القول أنه اتبع في تطوره ثلاثة معايير هي: (حبيب، 2005، صفحة 62)

- المعيار الأول: اتجاه التطور فمن المعروف أن المجتمعات في تطورها يمكن أن تأخذ اتجاهين إما أن تحلل إلى دويلات أو تتحد أقاليمها وولاياتها في دولة واحدة. ويلاحظ أن المجتمع السعودي قد تحول في تطوره من مرحلة المجتمع القبلي المنقسم إلى أقاليم مستقلة إلى مرحلة المجتمع القومي المتحد في دولة تحمل اسم المملكة العربية السعودية
- المعيار الثاني: أسلوب التطور: نجد أن المملكة لم تتبع أسلوبا واحدا في تنمية المجتمع السعودي عبر سنوات تاريخها الحديث، ويمكن التفرقة في هذا الصدد بين مرحلتين مرحلة ما قبل التخطيط و مرحلة ما بعد التخطيط باعتبار أن التخطيط كان من أنجح الأساليب التي اتبعتها المملكة في تطوير اقتصادها خلال بعض المراحل.
- المعيار الثالث: مستوى التطور الذي حدث في المجتمع السعودي لم يتم بمعدل واحد منذ بداية تاريخه الحديث. ويمكن التميز في هذا الصدد بين ثلاث مراحل، مرحلة ما قبل الطفرة ومرحلة الطفرة، ومرحلة ما بعد الطفرة.

ويتضح مما سبق أن كل معيار من المعايير السابقة يتناول جانبا معينا من جوانب الاقتصاد السعودي، وأن هذه التقسيمات والمعايير لم تكن منفصلة عن بعضها البعض، بل هي متداخلة في الواقع، وإنما كانت الأغراض تحليلية فقط. ويتضح هذا مثلا في التداخل بين القسمين الثاني والأخير، حيث بدأت مرحلة التخطيط الشامل في المملكة عام 1970م و بدأت مرحلة الطفرة عام 1973، أي أن الفاصل بينهما كان ثلاث سنوات فقط

فقد تميزت المملكة العربية السعودية قبل مرحلة التوحيد بالقرى والمدن والأكواخ المنتشرة بعرض الجزيرة العربية وطولها وكانت بمثابة جزر معزولة عن بعضها البعض بسبب عدم الأمان الذي سببه قطاع الطرق، ويسبب قسوة الطقس، وصعوبة التضاريس، بالإضافة إلى عدم وجود طرق ممهدة أو وسائل موصلات سريعة، مما ترتب عليه آثار اقتصادية سلبية .

خصائص الاقتصاد السعودي

تمتلك المملكة العربية السعودية اقتصاد يمتاز بالحركة والديناميكية والقوة والمتانة وملائم للوفاء باحتياجات أكبر للأسواق العالمية من حيث حجم الطلب و يتضح ذلك من خلال:

1 –الديناميكية والنمو : المملكة العربية السعودية حققت نمو اقتصادي تجاوز النمو العالمي بالرغم من أزمة الارتفاع العالمي الأسعار الطاقة، حيث أن قطاعات الطاقة غير نفطية بالمملكة حققت نموا ملحوظا مما سرع في معدلات النمو وحقق التنوع الاقتصادي.

ونظرا لاستقرار العوامل الاقتصادية في المملكة، فإن ثقة المستهلك تجاوزت المعدل الإقليمي. من ناحية أخرى، فإن النمو الواضح في المديونية الخاصة والائتمان والانفاق العام المتزايد في البنية التحتية والمشاريع الأخرى، خلقت فرصا هائلة على نطاق الشرق الأوسط. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تحقيق خطوات تنموية ملموسة .

لم تكن المملكة العربية السعودية أكثر التزما بدعم النمو الاقتصادي كما هي الآن، فالنمو القوى في الايرادات الحكومية يدعم نسبة الزيادة التي تعادل 10% أو أكثر في اتفاقيات الحكومية على المشروعات الاجتماعية، ومشروعات البنية الأساسية وغيرها من المشروعات الاستثمارية، بل ربما يكون الأمر أكثر جلاء على المدى البعيد ونجد أن وجود المناخ الاقتصادي الذي تزداد فيه التنافسية والمتحرر تدريجيا من التدخلات الحكومية، يحدث انقلابا في شكل وبنية الاستثمار عندما يضطلع القطاع الخاص بدور بارز ومتزايد في الاقتصاد.

2- التنمية العنقودية : المستثمرون في المملكة العربية السعودية يتمتعون بسمسمة من الأعمال والتجارة المتطورة جعلت من المملكة كيانا اقتصاديا منفردا عن الدول المجاورة والاقتصاديات الأخرى الناشئة.

المطلب الثاني : التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية

لقد شهدت الإستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية تطور تاريخي مر على أربعة مراحل زمنية:

المرحلة الأولى:

اتسم نظام الإستثمار بالتشدد إتجاه الإستثمارات الأجنبية، بحيث أن حصة المستثمر الأجنبي لا تزيد عن 49% من رأس المال، وجوب توظيف العمالة السعودية ولا يمكنه تحويل أمواله وأرباحه، بالإضافة لها النظام لم يكن يوفر للمستثمرين إعفاء ضريبي أو جمركي.

المرحلة الثانية:

صدور نظام ثاني للاستثمار يحتوي على العديد من المزايا المشجعة لكنها لم تكن تشكل إمتيازات جوهرية.

المرحلة الثالثة:

صدور النظام الثالث للإستثمار جاء معبرا عن حاجة الدولة إلى تكنولوجيا حديثة وخبرات فنية وإدارية للمساهمة في دعم الإقتصاد الوطني، لتخفيف من الإعتماد على مورد واحد وهو البترول، وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين.

المرحلة الأخيرة:

وهي المرحلة الحالية بصدور نظام محتواه عدم الإخلال بأنواع نشاط الإستثمار الأجنبي، يمكن للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة، ويمكن للاستثمارات الأجنبية أن تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مشتركة مع طرف محلي، و أن يتمتع أي مشروع إستثماري بعدة حوافز وضمانات وهي حرية إنتقال الحصص بين الشركاء وغيرهم، أن تكون المواصفات الفنية للمنتج وأسلوب إنتاجه مطابقة للمواصفات السعودية أو الخليجية أو الدولية، ويمكن للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل حصته المباعة أو فائض التصفية أو الأرباح التي حققها المشروع إلى الارباح أو التصرف فيها ويحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع، وتكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشأة المرخص لها، وتقدم لهم كل الخدمات والإجراءات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالإستثمارات إلى أن جاءت الرؤية الجديدة للإستثمارات بالمملكة العربية السعودية بمنح إمتيازات ضريبية لعدد من المناطق .

المطلب الثالث :محددات مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية

يعرف المناخ الاستثماري على أنه حصيلة الظروف التي تأثر في القرار الاستثماري المحلي و الأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية و الاقتصادية و المحددات المحلية و التدفقات الخارجية القانونية التي تحمل على توجيه المدخرات المحلية و التدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار المثلى.

و يمكن حصر المناخ الاستثماري السعودي فيما يلي :

اولا: المحددات السياسية و الاجتماعية لمناخ الاستثمار في السعودية : شهد عقد التسعينيات من القرن المنصرم تطور سياسيا على مستوى المملكة العربية السعودية والخليج العربي نتيجة لحرب الخليج الثانية ، ومع تزايد الانكشاف الأمني المتصل في العلاقة مع الولايات المتحدة وفي سياق المسألة العراقية وتواصلها .كانت المملكة العربية السعودية الشريك العربي الرئيسي للولايات المتحدة في مواجهة المشاكل التي تعترض الاستقرار الدولي, وان السياسة الخارجية السعودية منذ عام 2003 وفي المستقبل المنظور تؤكد على الاستقرار النظام . فجاءت سياسة الملك عبدالله باتجاه تقوية العلاقات مع الدول الاقليمية كما بدأت سياستها بالتقارب والتنافر بين قطبي الخليج، السعودية وإيران. و أن هناك عوامل أدت إلى عملية التقارب مع إيران، منها الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين وبمشاريع اقتصادية بحيث كان للنفط تأثير واضح على عملية التقارب إضافة إلى البرنامج النووي الإيراني و الاختلاف الطائفي قد أدى إلى تذبذب في العلاقات السعودية الإيرانية، مع أن السمة البارزة كانت وما زالت السير نحو التقارب. الا أن السعودية في واقع سياستها الداخلية تتسم بالاستقرار اذ الشعب والحكومة لا يحب الفوضى لذا من القوانين والتشريعات والاستقرار امني جعلها الدولة الاكثر استقطاب للاستثمار الاجنبي المباشر.

كما ان النظام السعودي يمنع منعا باتا كافة أنواع التظاهرات والمسيرات والاعتصامات والدعوة لها وهذا لتعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم وأعراف المجتمع السعودي

كما انها لم تخضع المملكة العربية السعودية لاحتلال خارجي وبالتالي لم يتم سلب ثرواتها ولم تتعرض قيمها الدينية والثقافية والاجتماعية للتحريف أو التبديل.

أما بالنسبة لحجم السكان والنمو الديمغرافي للمملكة يكشف تقرير صادر عن الهيئة العامة للإحصاء تخطي عدد السكان فيها 35 مليون نسمة بنهاية النصف الأول من 2020 فلوحظ أن عدد الوفيات كبَير مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا نتيجة تفشي الوباء كورونا .

ثانياً: المحددات الاقتصادية لمناخ الاستثماري في السعودية

يجمع هذا العنصر العديد من العوامل والمؤشرات الاقتصادية التي لها أهمية كبيرة في تحريك عجلة الاقتصاد بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة ولكل دولة مهما كان مستواها الاقتصادي ومنها يتخذ المستثمر قراراته بالاستثمار، ومن أهم المؤشرات التي تكون المحددات الاقتصادية للمناخ الاستثماري اخترنا دراسة بعضا منها مثل معدل التضخم وسعر الصرف الناتج المحلي و معدل البطالة.

جدول رقم (2) : يمثل بعض المؤشرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية خلال فترة(2010-2021)

السنة	معدل التضخم (نسبة مئوية)	سعر الصرف (عملة محلية مقابل الدولار)	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	معدل البطالة (نسبة مئوية)
2010	5.34	3.75	528.21	5.5
2011	5.83	3.75	671.34	5.8
2012	2.87	3.75	735.97	5.5
2013	3.53	3.75	746.65	5.6
2014	2.24	3.75	756.35	5.7
2015	1.21	3.75	654.27	5.6
2016	2.07	3.75	644.94	5.6
2017	-0.84	3.75	688.59	6.0
2018	2.46	3.75	786.52	6.0
2019	-2.09	3.75	792.97	5.7
2020	3.44	3.75	700.12	7.4
2021	3.10	3.75	833.54	6.9

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي , المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت، العدد,4 ,2019

التضخم : نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) ان معدل التضخم في المملكة العربية السعودية في حالة تذبذب ففي 2010 كانت قيمة التضخم تقدر ب 5.34 % ثم بدا بالتراجع تدريجيا الى غاية 2015 حيت سجلت قيمته ب 1.21 و ذلك راجع الى بسبب

انخفاض ضغوط التضخيمية الناشئة عن اصلاح أسعار النفط التي أصدرتها الحكومة خاصة بعد حدوث الازمة التي شهدها العالم في 2014 .

نلاحظ تسجيل السعودية ادنى معدل تضخم في 2019 و ذلك عند بلوغه 2.09- ناتج عن ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية و انخفاض في التعليم و المياه و السكن بعدها سجلت المملكة تطورا في معدل تضخمها ب قيمة 3.44 وهذا نتيجة عن زيادة أسعار النقل و الأغذية و المشروبات .

سعر الصرف : قامت المملكة العربية السعودية بتثبيت سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي بقيمة 3.44 و استقر ذلك طيلة هذه السنوات بالرغم من الازمات النفطية الا انها لا تزال محافظة على ثباتها .

الناتج المحلي الإجمالي : نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية الى غاية 2014 ثم تراجع و ذلك متأثرا بحدوث الازمة النفطية ثم ارتفه في 2018 و ذلك بقيمة 786.52 مليار دولار الى غاية 2021 بقيمة 833.54مليار دولار .

البطالة : نلاحظ ان المملكة سجلت في 2010 معدل بطالة بقيمة 5.5 % و هي مرتفعة نوعا ما بالرغم من اقتصادها القوي حيث استمر هذا الارتفاع طيلة هذه الفترة حيث بلغ في 2020 اعلى قيمة له 7.4 %و ذلك راجع الى وباء كورونا الذي نجم عنه اغلاق للمصانع و تسريح عدد كبير من العمال .

ثالثا : التشريعات والأنظمة والقوانين التي تحكم عملية الاستثمار : تتسم التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر بالمرونة اذ اصدرت قوانين عدة منذ عام 1954 وحتى اخر اصدار في عام 2000 الذي تضمن العديد من الفقرات التي تساهم في تحسين البيئة الاستثمارية منها : أن يتمتع المشروع الأجنبي المرخص له في المملكة العربية السعودية بكافة المزايا والحوافز الضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني.

رابعا : البنية التحتية : شهدت البنية التحتية في السعودية عمليات تطوير متسارعة، من خلال الإنفاق الحكومي الواسع ومشاركة القطاع الخاص إضافة إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في قطاعات النقل والطاقة والكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها.

يعد الوصول إلى بنية تحتية قوية وشاملة أحد مرتكزات برامج رؤية المملكة 2030، حيث احتلت السعودية المرتبة 30 عالميا في تقرير التنافسية العالمية السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2015 والذي يقيم البنية التحتية في 144 من اقتصادات العالم ويشمل نوعية شبكات الطرق والسكك الحديدية ونوعية إمدادات الكهرباء. كما أصبحت المملكة ومنطقة الشرق الأوسط الوجهة المفضلة للمستثمرين وأصحاب الأموال، الباحثين عن عائد ثابت وموضع ثقة من رأس المال الذي يستثمرونه في مشاريع البنية التحتية. إذ احتلت المرتبة الـ11عالميا كأفضل أسواق الاستثمار في مشاريع البنية التحتية.

المطلب الرابع : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

أولا : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

يبين الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2010-2021)

جدول رقم (3) : يمثل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى السعودية خلال الفترة(2010-2021)

السنوات	مليون دولار
2010	29233
2011	16308
2012	12182
2013	8865
2014	8012
2015	8141
2016	7453
2017	1421
2018	3209
2019	4563
2020	5399
2021	19286

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات , مناخ الاستثمار في الدول العربية

شكل رقم (1) : حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى السعودية خلال الفترة (2010-2021)

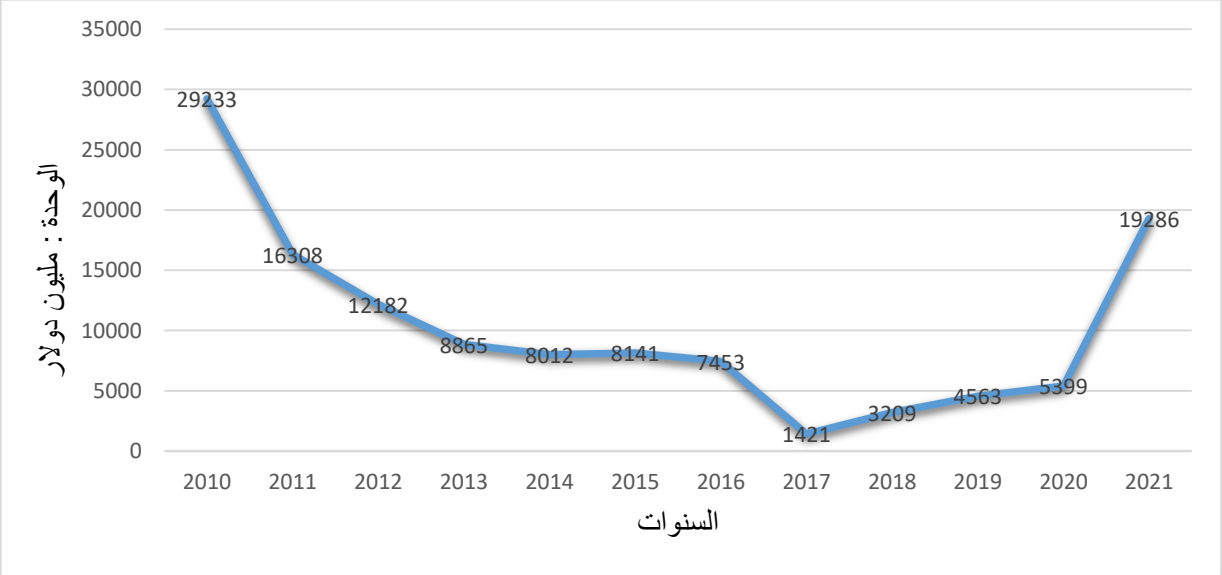

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3)

من خلال الجدول رقم (3) و المنحنى البياني (1) نلاحظ تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى السعودية خلال الفترة (2010-2021) , حيث سجلت السعودية انخفاضا ملحوظا من (2010-2011) قدره 12925 مليون دولار و هذا

راجع الى ارتباط الاقتصاد السعودي بالأزمة العالمية 2008 , و قد استمر هذا الانخفاض الى غالية (2017) حيث سجل ادنى قيمة له قدره 1421 مليون دولار و سبب نزوله الحاد يعود الى الازمة العالمية (2008) و الانخفاض الحاد في أسعار النفط .

اما في 2018 نلاحظ بداية الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي و ذلك راجع لسلسلة الإصلاحات الضخمة التي أعلنتها الحكومة و تحسين مناخ الاستثماري في المملكة .

ثم سجل حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا مفاجئ في الفترة (2020-2021) و ذلك لنجاح خطتها التي تهدف من خلالها الى تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط (رؤية 2030)

ثانيا : التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى السعودية

يمكن توضيح التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية في الجدول التالي :

جدول رقم(4): أهم الدول المستثمرة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-2019

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الإمارات	10.783	138	76
الولايات المتحدة	10.135	104	84
فرنسا	10.053	13	12
الكويت	4.269	18	13
سويسرا	2.244	20	9
اليابان	2.233	20	16
هونغ كونغ	1.511	3	3
الصين	1.501	14	11
سنغافورة	1.497	11	5
المملكة المتحدة	1.430	37	32
اخرى	7.425	135	112
اجمالي	53.079	513	373

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2018 ص 64

الملاحظ من الجدول أعلاه أن كمية الاستثمارات التي في السعودية خلال الفترة الممتدة من جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019، والتي يتضح من خلالها استحواذ دول أوروبا الغربية على المشاريع المقامة في الدولة بنسبة 31% وبتكلفة استثمارية كبيرة مقدرة ب 16,320 مليون دولار ومن أهم دول الإقليم المستثمرة هي فرنسا بالدرجة الأولى التي أقامت 13 مشروع و 12 شركة بقيمة 10,053 مليون دولار ثم تليها سويسرا إلى قامت بإنشاء 20 مشروع و 9 شركات بقيمة 2,244 مليون دولار وأخيرا المملكة

المتحدة ب 37 مشروع و 32 شركة بتكلفة 1,430 مليون دولار، وكذلك دول الشرق الأوسط التي تعتبر مستحوذا بشكل كبير على المشاريع القائمة بالسعودية وذلك بنسبة 30% من إجمالي المشاريع ومن أبرز دولها هي الإمارات ب 138 مشروع و 76 شركة بقيمة 10,783 مليون دولار ثم تليها الكويت ب 18 مشروع و 13شركة بتكلفة استثمارية 4,269 مليون دولار، أما دول أمريكا الشمالية فتعتبر مستحوذا بنسبة قليلة عن الأقاليم الأخرى بنسبة 20% وبقيمة 10,548 مليون دولار باعتبار الولايات المتحدة هي المستمرة ب 104 مشروع و 84 شركة بقيمة 10,135 مليون دولار، وتليها دول أسيا والمحيط الهادي التي كانت نسبتها ب 17% وبقيمة 99,028 مليون دولار، وتعتبر اليابان أبرز هذه الدول ب 20 مشروع و 16 شركة ب 2,233 مليون دولار، ثم هونغ كونغ ب 3 مشاريع و 3 شركات بقيمة 1,501 مليون دولار، ثم الصين ب 14 مشروع و 11 شركة ب 1,501 مليون دولار وسنغافورة مشروع و 5 شركات ب 1,497 مليون دولار، أما دول إفريقيا فقدت كانت نسبة الاستثمارات منها قليلة وأخذت نسبة 2% بقيمة 951 مليون دولار ودول أوروبا الناشئة فقد كانت قليلة بنسبة 1% وبتكلفة استثمارية 325 مليو

جدول رقم (5) : اهم 05 شركات مستثمرة في السعودية ما بين يناير 2015 وديسمبر 2019

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Total	الامارات	9,000
Majid Al Futtaim Group	الولايات المتحدة	4,366
Exxon Mobil	فرنسا	3,400
EMKE Group	الامارات	2,599
Gulf Cvro	ماليزيا	2,159

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2018 ص 64

شكل رقم (2) : اهم 05 شركات مستثمرة في السعودية ما بين يناير 2015 وديسمبر 2019

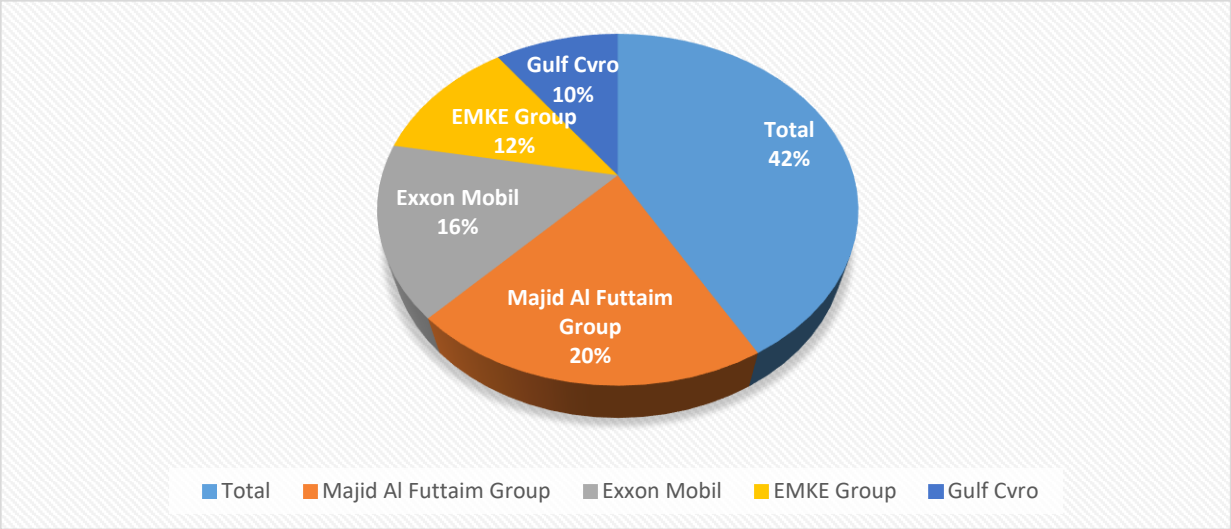

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

تشهد المملكة العربية السعودية تطور كبير في التوزيع القطاعي على مر الزمن و هذا لحاجة الدولة إلى التنوع الاقتصادي، بحيث تعتبر أكبر المشاريع المسجلة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين جانفي 2015 إلى ديسمبر وهي توتال الفرنسية (Total)بامتلاكها مشروع واحد وبتكلفة 9,000 مليون دولار وثاني أكبر مشروع هو مجموعة ماجد الفطيم (Majid Al Futtaim Group)، وجاءت في شكل إختصار ب (MAF Group) وقامت بإنشاء 10 مشروعات بقيمة 4,366 مليون دولار، وثالث شركة هي إكسون موبيل (Exxon Mobile) بإمتلاكها مشروع واحد فقط، والشركة الرابعة هي EMKE Groupأنشأت 16 مشروع خلال هذه الفترة بتكلفة 2,599 مليون دولار، وخامس مشروع هو الخليج سيفور (Gulf Cvro) بمشروع واحد بتكلفة 2,159 مليون دولار.

ثالثا : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2015-2019)

شكل رقم (3) : تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015-2019)

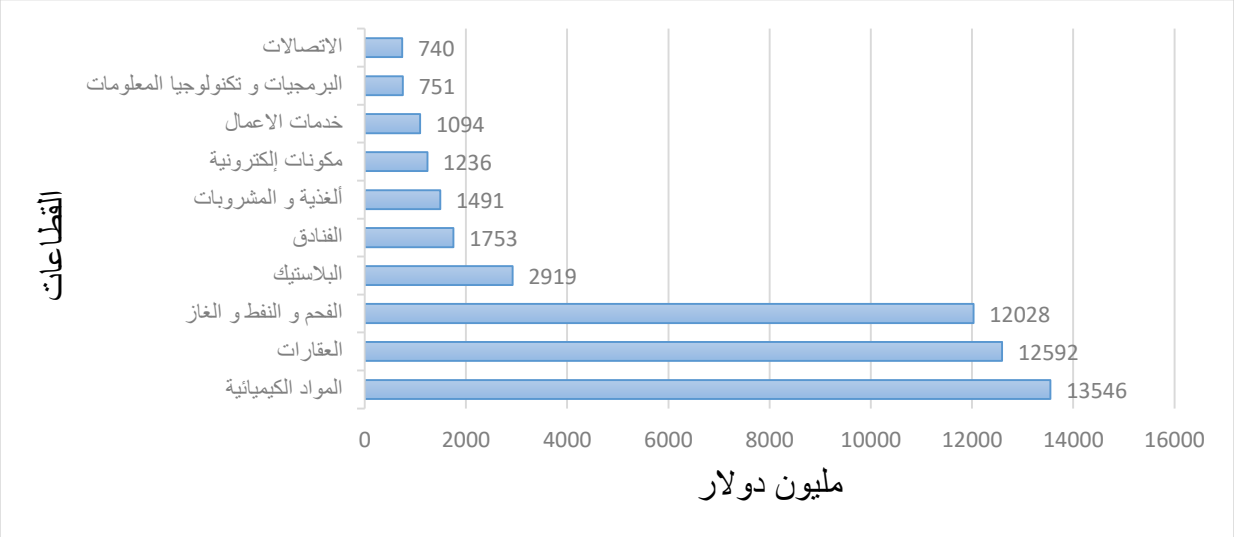

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2018 ص 64

بتحليل معطيات المنحنى أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية قد توزعت على 10 قطاعات مهمة خلال الفترة الممتدة من جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019 و بحسب ما تم نشره بواسطة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات احتلال قطاع المواد الكيميائية والعقارات والفخم والنفط والغاز الصدارة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتكاليف استثمارية مرتفعة جاءت حسب القطاعات الأولية ب 13,546 و 12,529 و 12,028 مليون دولار، بينما ارتفعت كذلك في قطاع البلاستيك بتكلفة استثمارية 2,919 مليون دولار ، و 1,753 مليون دولار في قطاع الفنادق، و 1,491 مليون دولار في الأغذية والمشروبات، و 1,236 مليون دولار في مكونات إلكترونية، وأخير خدمات الأعمال ب 1,094 مليون دولار، ويليها تسجيل تكاليف متوسطة مقارنة بالقطاعات الأخرى مثل البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات ب 751 مليون دولار وقطاع الإتصالات بتكلفة 740 مليون دولار.

المبحث الثاني : تحليل قطاع الاتصالات في السعودية

سعت المملكة من خلال القوانين والاصلاحات التي قامت هبا لتحقيق النجاح في مستوى التكنولوجي الى تطوير بنيتها التحتية التي تعد جاذب الأكبر للمستثمر الاجنبي , وعلي سنتناول واقع قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية في الفترة بين (2010-2021)

المطلب الأول : تاريخ قطاع الاتصالات في السعودية

قطاع الاتصالات في السعودية يعد واحدًا من أهم القطاعات الاقتصادية في المملكة. يتم إدارة القطاع بواسطة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات(CITC) ، وهي الجهة المسؤولة عن تنظيم وتنمية القطاع في المملكة. (وزارة الاتصالات و تقنية المعلومات ، 2018)

- **أجهزة لاسلكية** :في عام 1344هـ الموافق 1925م جرت أول مفاوضات مع الشركات في الخارج لشراء أجهزة لاسلكية.
- **إنشاء شبكة لاسلكية** :ما بين الأعوام 1344 -1351هـ الموافق 1925 -1932م، بدأ العمل على إنشاء شبكة لاسلكية.
- **أول مديرية للبرق والبريد والهاتف** :في عام 1345هـ الموافق 1926م أنشأت أول مديرية للبرق والبريد والهاتف في مكة المكرمة.
- **إنشاء أول مدرسة لتعليم فن اللاسلكي** :في عام 1349هـ الموافق 1930م صدرت موافقة المقام السامي على إنشاء أول مدرسة لتعليم فن اللاسلكي في السعودية بجدة.
- **المحطات اللاسلكية السيّارة** :في عام 1350هـ/ 1931م وصلت أولى المحطات اللاسلكية السيارة لتأمين الخدمات البرقية.
- **تشغيل أول مقسم بالرياض** :في عام 1351هـ الموافق 1932م تم تشغيل أول مقسم بالرياض في قصر الحكم بسعة (50) خطاً.
- **دخول الهاتف إلى السعودية** :في عام 1353هـ الموافق 1934م دخلت خدمة الهاتف إلى السعودية لأول مرة.
- **إنشاء شبكة الهاتف اللاسلكي** :في عام 1371هـ الموافق 1952م أنشأت شبكة الهاتف اللاسلكي بالموافقة السامية لربط البلاد السعودية بعضها لبعض.
- **تشغيل أول شبكة من الكوابل البصرية** :في عام 1404هـ الموافق 1984 م تم تشغيل أول شبكة من الكوابل البصرية، وتم إنشاء مراكز ومجمعات الاتصالات في جميع مناطق السعودية.
- **تشغيل خدمة الهاتف الجوّال** :في عام 1416هـ الموافق 1995م تم تشغيل خدمة الهاتف الجوال.
- **تأسيس شركة الاتصالات السعودية** :في عام 1418هـ الموافق 1997 م صدرت موافقة فهد بن عبد العزيز آل سعود بالأمر السامي الكريم رقم م/35 بفصل مرافق البرق والبريد والهاتف عن الوزارة، وتأسيس شركة مساهمة سعودية باسم شركة الاتصالات السعودية للقيام بخدمات الاتصالات، وبدأت الشركة أعمالها يوم 6 محرم من عام 1419هـ الموافق 02/05/1998م.
- **إنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات** :في عام 1422هـ الموافق 2001 م صدرت موافقة فهد بن عبد العزيز آل سعود بالأمر السامي رقم 12/2 وتاريخ 12/03/1422هـ وقرار مجلس الوزراء رقم 74 وتاريخ 05/03/1422هـ بالموافقة على نظام

الاتصالات وإنشاء هيئة الاتصالات السعودية، لتتولى تنظيم هذا القطاع بهدف تقديم خدمات اتصالات متطورة وموثوق بها في جميع أنحاء المملكة من قِبَل الشركات التي يتم الترخيص لها، وفق نظام الاتصالات

- **البدء في تقديم خدمات موبايلي** :في عام 1426 **ه** الموافق 2005 م البدء في تقديم خدمات المشغل الثاني للهاتف المتنقل (موبايلي).

وفي السنوات الأخيرة، شهد قطاع الاتصالات في السعودية تقدمًا كبيرًا في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية. تم توسيع شبكات الجيل الرابع (4G) والجيل الخامس(5G) ، مما أدى إلى تحسين سرعة وجودة الاتصالات المحمولة وتوفير خدمات متقدمة .

المطلب الثاني : درجة استخدام الهاتف الثابت و المحمول في المملكة العربية السعودية

الفرع الاول: الهاتف الثابت

يعتبر الهاتف الثابت جزءًا من البنية التحتية للاتصالات في السعودية. وقد شهد قطاع الاتصالات في المملكة تطورًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، وهذا يشمل أيضًا خدمات الهاتف الثابت .

تقدم خدمة الهاتف الثابت في السعودية، من قبل مؤسسة البريد والاتصالات السعودية (الاتصالات السعودية).

توفر الاتصالات السعودية خدمة الهاتف الثابت للمنازل والشركات في جميع أنحاء المملكة, تتضمن الخدمة المقدمة تركيب الخط الثابت وتوفير أرقام هاتف ثابتة، وتشمل الباقات أيضًا خدمات إضافية مثل المكالمات الدولية والمكالمات المحلية غير المحدودة وخدمات البريد الصوتي والمزيد.

ومع تطور قطاع الاتصالات والتقنية في المملكة، فإن استخدام الهاتف الثابت قد تراجع إلى حد ما بسبب تفضيل العديد من الأشخاص استخدام الهواتف الذكية وتطبيقات الاتصال عبر الإنترنت. ومع ذلك، لا يزال الهاتف الثابت مستخدمًا بشكل واسع في العديد من الشركات والمؤسسات التجارية في السعودي.

الجدول رقم (6) : يمثل اجمالي الاشتراكات في الهاتف الثابت في السعودية في فترة (2010–2021)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي الاشتراكات (الاف)	3.9	4.2	4.4	4.8	3.6	3.8
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي الاشتراكات (الاف)	4.2	4.6	5.2	5.3	5.7	6.5

المصدر : من اعداد الطالبة بالاستعانة من تقارير السنوية هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات , و البنك الدولي

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ ان عدد الاشتراكات في الهاتف الثابت في السعودية في تزايد الى غاية 2014 حيث سجلت السعودية اقل عدد من الاشتراكات تصل الى 3.6 الف مشترك و ذلك راجع الى توسيع استخدام في الهاتف المحمول ثم بدأ بتزايد الى ان يصل اعلى قيمة من المشتركين ب 2021 تصل الى 6.5 الف مشترك , حيث ان استخدامات الهاتف الثابت ازدادت من حيث الحاجة اليها في الشركات و المؤسسات التجارية في السعودية .

الفرع الثاني: الهاتف المحمول

استخدام الهواتف المحمولة في المملكة العربية السعودية يعتبر منتشرًا وشائعًا بشكل كبير. تعتبر الهواتف المحمولة أداة اتصال وتواصل مهمة في حياة الأفراد وتستخدم لأغراض متنوعة بما في ذلك الاتصالات الصوتية والرسائل النصية والمراسلة الفورية والوصول إلى الإنترنت. يمثل الجدول التالي عدد المشتركين في الهاتف المتنقل و نسبة انتشاره في المملكة .

الجدول رقم (7) : يمثل اجمالي الاشتراكات الهاتف المتنقل و نسبة انتشار خدماته في المملكة العربية السعودية في فترة (2010-2021)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي المشتركين في الهاتف المتنقل	51.6	54.7	53.0	53.1	52.7	52.7
نسبة انتشار خدمات الهاتف المتنقل في المملكة	%174	%188	%181.6	%174.8	%175.4	%149.4
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي المشتركين في الهاتف المتنقل	47.9	40.2	41.6	41.2	43.2	45.5
نسبة انتشار خدمات الهاتف المتنقل في المملكة	%138.5	%126.7	%152.6	%135.1	%145.5	%184

المصدر : من اعداد الطالبة بالاستعانة من تقارير السنوية هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات , و موقع /https://www.argaam.com/ar

الشكل رقم (4) : يمثل اجمالي الاشتراكات في الهاتف المتنقل في المملكة العربية السعودية في فترة (2010–2021)

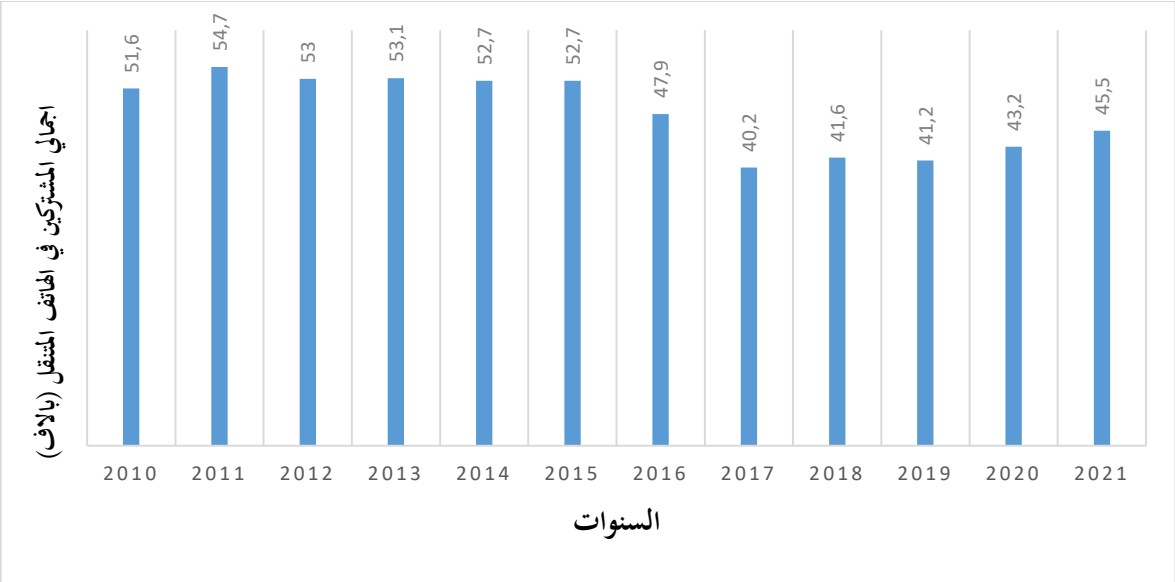

المصدر : من اعداد الطالبة بالاستعانة بالجدول رقم (7)

الشكل رقم (5) : يمثل اجمالي نسبة انتشار خدمات الهاتف المتنقل في المملكة العربية السعودية في فترة (2010–2021)

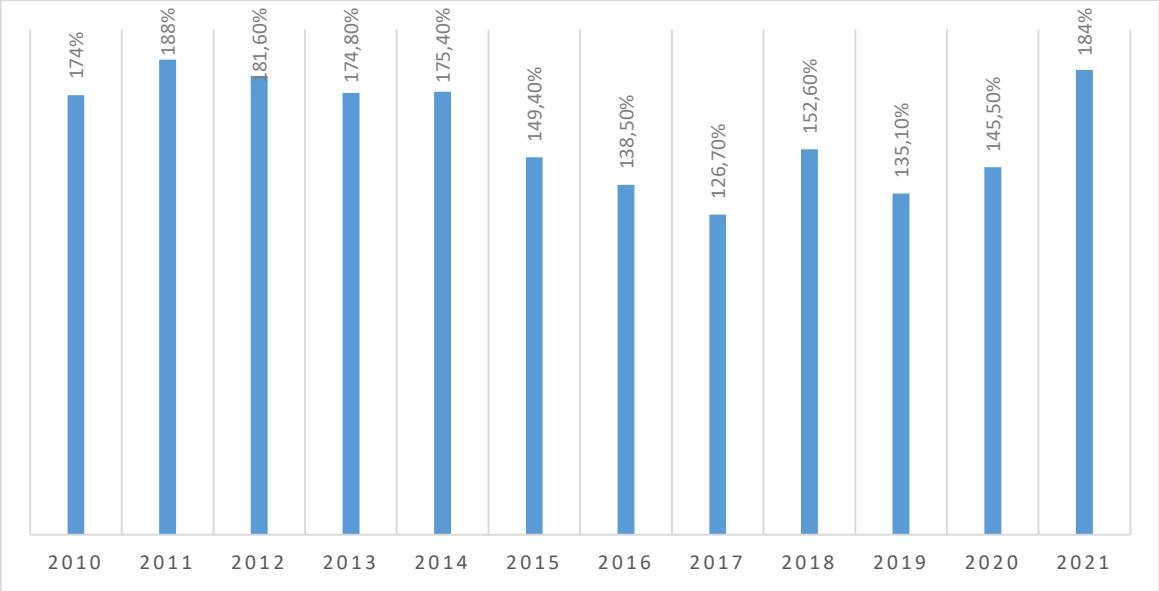

المصدر : من اعداد الطالبة بالاستعانة بالجدول رقم (7)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) و الاشكال (4) و (5) ان اجمالي عدد المشتركين في الهاتف المتنقل في تزايد حيث بلغ في 2011 اعلى قيمة تقدر ب 54 الف مشترك ثم بدأت بتراجع الى ان يصل 40 الف مشترك في عام 2017و ذلك راجع الى زيادة في أسعار المعيشة ثم في 2021 ازداد عدد المشتركين في الهاتف المتنقل تصل الى 53.56 الف مشترك و ذلك راجع الى التطور التكنولوجي و الحاجة الى استعمال الهاتف.

أما بالنسبة لنسبة انتشار خدمات الهاتف النقال فهي تتبع عدد مشتركي في الهاتف النقال فقد بلغت في 2010 نسبة تقدر ب 174 % ثم انخفضت لتصل الى 128% في 2017 بعد ذلك ازدادت تدريجيا و ذلك راجع الى زيادة عدد مشتركي الهاتف المتنقل.

الفرع الثالث : شبكات الهاتف المحمول

1- **الجيل الرابع :**

تبنت الاتصالات السعودية في العام 2010 تقنية الجيل الرابع (4G)، كأول مُشغل للجوال في المنطقة لتوظيفها في خدمة عملائها، ومن ثم الإعلان عن إطلاق الخدمة فعلياً كأول مُشغل في المملكة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشهادة منظمةGSM ، وهي الجهة المسؤولة والرسمية عن شبكات الجوال حول العالم، حيث ذكرت على موقعها بأن الاتصالات السعودية هي الأولى في طرح الخدمة، إذ تمَّ تسجيل تقديم خدماتها للجيل الرابع في موقع منظمة GSM في الثاني عشر من سبتمبر 2011م، وخدمات شبكة الجيل الرابع من الاتصالات السعودية في تطور سريع ومبهر يعكس الاهتمام الكبير بهذه التقنية الحديثة ,يتم تقديم خدمات الجيل الرابع في السعودية من قبل عدة شركات اتصالات محلية، وهي:

- شركة الاتصالات السعودية :(STC) توفر خدمات الجيل الرابع تحت اسم.STC 4G
- زين السعودية :(Zain Saudi Arabia) توفر خدمات الجيل الرابع تحت اسم.Zain 4G
- شركة موبايلي :(Mobily) توفر خدمات الجيل الرابع تحت اسمMobily 4G .

هذه الشركات تعمل على توفير تغطية شبكة الجيل الرابع في مختلف المناطق والمدن في المملكة العربية السعودية. تعتبر خدمات الجيل الرابع في السعودية من بين الأكثر تطورًا وتوفيرًا في المنطقة، مما يتيح سرعات نقل بيانات عالية وأداء ممتاز للإنترنت المحمول.

2- **الجيل الخامس :**

تقنية الجيل الخامس هي أحدث تقنيات الاتصالات المتنقلة التي تم تدشينها في المملكة ابتداء من العام 2019م، وتعرف باسم وبخلاف تقنيات الاتصالات المتنقلة السابقة، فإنه من المتوقع أن تحدث تقنية الجيل الخامس ثورة تتعدى عالم الاتصالات وتقنية المعلومات لتمس كافة جوانب الحياة من خلال العديد من التطبيقات الصناعية، الصحية، التعليمية ، بالإضافة إلى تطبيقات المواصلات والتعدين من خلال توفير:

1- سرعات اتصال عالية جداً.
2- زمن استجابة قصير جداً.
3- موثوقية اتصال عالية جداً.
4- القدرة على ربط عدد كبير من الأجهزة.

سيكون لخدمات الجيل الخامس الأثر البارز في تحسين الأداء في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، الذي يتمثل في استخدام التقنيات الحديثة في المملكة، مثل تقنيات إنترنت الأشياء، وذلك لما تقدمه هذه التقنية من تسهيل كبير في خدمات المدن الذكية

والمنازل الرقمية والمركبات المتصلة، وتسهيل استخدام برامج الذكاء الاصطناعي وغيرها من التطبيقات. كما تقدم تقنيات الجيل الخامس خدمات متنوعة، من أبرزها خدمات النطاق العريض المتنقلة المطورة.

تحصلت المملكة على المرتبة الثانية عالميا مع تغطية 28 %من السكان بشبكات الجيل الخامس في عام 2021 , اما بالنسبة للانتشار فانتشرت ب 95 محافظة على مستوى المملكة بمتوسط سرعة الجيل المنتقل تصل الى 344.4 ميجابت في الثانية .

تصدرت شركة الاتصالات السعودية " STC" قائمة انتشار خدمات الجيل الخامس في المملكة؛ حيث نشرت الشركة خدمات الجيل الخامس في 60 محافظة، فيما حلّت شركة "زين السعودية "في المركز الثاني حيث نشرت خدمات الجيل الخامس في 46 محافظة، وشركة "موبايلي "في المركز الثالث.

المطلب الثالث : الانترنت في السعودية

الفرع الأول : الانترنت

استخدام الإنترنت في المملكة العربية السعودية يشهد نموًا متسارعًا وانتشارًا واسعًا في السنوات الأخيرة , يعد الإنترنت واحدًا من أهم وسائل الاتصال والتواصل والحصول على المعلومات في المملكة.

يوجد عدد كبير من مزودي خدمات الإنترنت في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الشركات الكبرى مثل الاتصالات السعودية (STC)، وموبايلي، وزين، والشركات الصغيرة ومزودي خدمات الإنترنت المحليين.

دخلت شبكة الإنترنت إلى المملكة العربية السعودية للمرة الأولى في عام 1994م عندما حصلت المؤسسات التعليمية والطبية والبحثية على تصريح بالدخول عليها ثم بعد ذلك تم تمكين عموم المستخدمين للوصول اليها في عام 1999م، وحيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة في شهر ديسمبر لعام 2000م حوالي 200.000 مستخدم، (هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات، 2018) ازداد ذلك بشكل مضطرد حتى وصل إلى 33 مليون مستخدم في عام 2020م، ومازال مستمراً في النمو

الجدول رقم (8) : يمثل نسبة انتشار الانترنت في المملكة العربية السعودية في فترة (2010–2021)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الانتشار	%41	%47.5	%54	%55.1	%63.7	%68.5
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الانتشار	%74.8	%94.2	%93.3	%95.7	%97.9	%98.1

المصدر : من اعداد الطالبة بالاستعانة من تقارير السنوية هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات , انترنت السعودية 2021

الشكل رقم (6) : يمثل نسبة انتشار الانترنت في المملكة العربية السعودية في فترة (2010–2021)

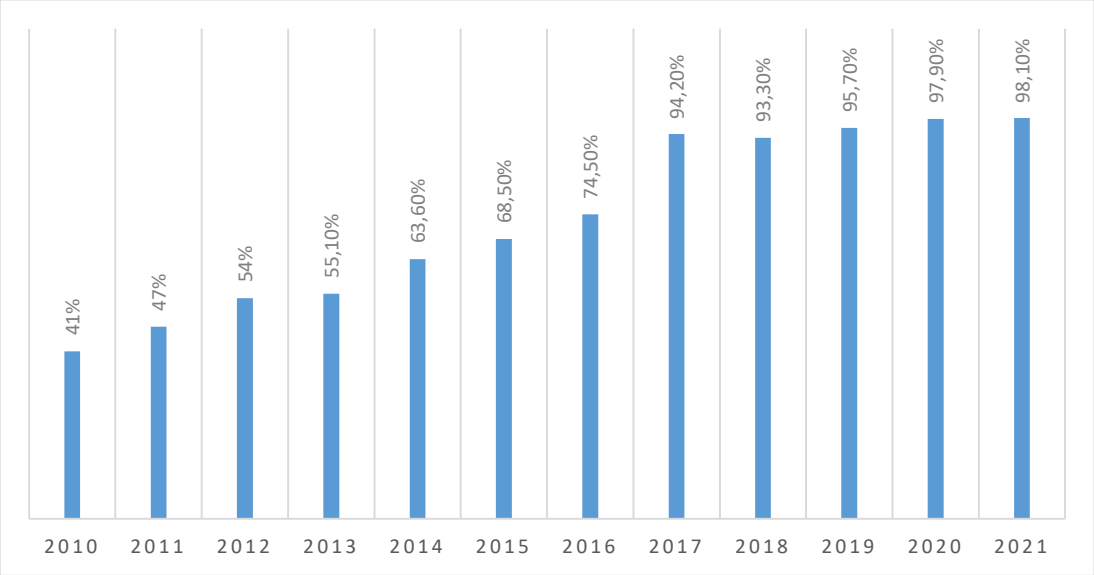

المصدر : من اعداد الطالبة بالاستعانة بالجدول رقم (8)

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ ان نسبة انتشار الانترنت في المملكة العربية السعودية في تزايد مستمر حيث بلغت في 2021 اعلى نسبة تقدر ب98% حيث تقسمت استخدامات الأنترنت في السعودية من حيث الفئة منهم 98.5% ذكورا و 97.7% اناث اما من حيث المناطق فقد كانت المدينة المنورة اكثر انتشارا بنسبة99% تليها مكة المكرمة و الرياض بنسبة 98.8%

اما بالنسبة لاستخدامات الانترنت في السعودية فهي تستخدم لأغراض التسوق بالمرتبة الأولى بنسبة 63% تليها تحميل البرامج و التطبيقات ب نسبة% 62.

و اكثر مواقع الانترنت زيارة في المملكة في 2021 هي قوقل و اليوتيوب

الفرع الثاني : متوسط سرعة تحميل الانترنت الثابتة و المتنقلة :

الجدول رقم (9) : يمثل سرعة تحميل الانترنت في المملكة العربية السعودية

السنوات	2019	2020	2021
متوسط سرعة التحميل للإنترنت الثابت	50.32 Mbps	97.54 Mbps	169.52 Mbps
متوسط سرعة التحميل للإنترنت المتنقل	50.03 Mbps	76.85 Mbps	96.36 Mbps

المصدر : تقارير السنوية لهيئة الاتصالات و تقنية المعلومات , انترنت السعودية 2022

اما بالنسبة لسرعة تحميل الانترنت فقد ازدادت في الانترنت المتنقلة و الثابتة فبلغت هذه الأخيرة 96.36 Mbps في الثانية اما المتنقلة بلغت 169.52 Mbps.

المبحث الثالث : دور و محفزات قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

قطاع الاتصالات يلعب دورًا هامًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية. الاستثمار الأجنبي المباشر يعني استثمار الشركات والمستثمرين من خارج البلاد في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الاول :دور قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في السعودية

قطاع الاتصالات يلعب دورًا حاسمًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية هناك بعض الأدوار الرئيسية التي يقوم بها قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة:

- **توفير بنية تحتية متطورة:**

- قدمت الحكومة السعودية استثمارات كبيرة في تطوير بنية الاتصالات وتحسين البنية التحتية في البلاد.
- تم توسيع شبكات الجيل الرابع والجيل الخامس (5G) و (4G)في جميع أنحاء المملكة، مما يوفر سرعات اتصال عالية وتغطية شبكة واسعة هذا يجذب الشركات الأجنبية التي تحتاج إلى بنية تحتية متطورة لدعم أعمالها وتقديم خدماتها بفعالية.
- قطاع الاتصالات في السعودية يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المتقدمة في مجال الاتصالات، مثل الاتصالات الصوتية والبيانات والإنترنت والتجوال الدولي, توفر هذه الخدمات المتطورة الشركات الأجنبية بالبنية التحتية اللازمة لتطوير أعمالها والتواصل بكفاءة مع فروعها العالمية وعملائها.

- **التحول الرقمي والابتكار:**

- السعودية تشهد تحولًا رقميًا واسعًا في جميع القطاعات، وقطاع الاتصالات يلعب دورًا مهمًا في تمكين هذا التحول.
- يشجع قطاع الاتصالات على التكنولوجيا الحديثة والابتكار وتقديم الحلول الرقمية للشركات الأجنبية، مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والإنترنت من الأشياء. هذا يجذب الشركات الأجنبية المهتمة بالتكنولوجيا الحديثة والابتكار للاستثمار في السعودية.

- **الشراكات الاستراتيجية:** تعمل الحكومة السعودية على تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الشركات الأجنبية في قطاع الاتصالات. تشجع الحكومة على الاستثمار المشترك بين الشركات المحلية والأجنبية وتوفر مزايا وحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع. هذه الشراكات تعزز نقل التكنولوجيا وتعزز قدرة الشركات السعودية على توفير خدمات متقدمة ومبتكرة في السوق المحلية والإقليمية.
- **الأمن السيبراني** : يعد الأمن السيبراني من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات، حيث تسعى الشركات السعودية في هذا القطاع إلى تعزيز الأمن السيبراني وحماية بيانات المستخدمين. وتعتبر الشركات السعودية في قطاع الاتصالات من الشركات الرائدة في مجال الأمن السيبراني، حيث تقدم الشركات خدمات متخصصة في مجال الأمن السيبراني وتعمل على تحديث وتطوير هذه الخدمات بشكل دوري.

بشكل عام، قطاع الاتصالات في السعودية يقدم بيئة ملائمة ومناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر. التوسع في البنية التحتية، وتوفير الخدمات المتقدمة، وتشجيع التحول الرقمي والابتكار، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، كلها عوامل تجعل السعودية وجهة مغرية للاستثمار الأجنبي في قطاع الاتصالات

المطلب الثاني : محفزات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة

الفرع الأول : حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية :

اولا – محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر العامة في السعودية :

تحتوي العديد من القطاعات الاستراتيجية في المملكة على مزايا نسبية عالية تحفز بدورها جذب الإستثمارات الأجنبية لديها، حيث تحتل المملكة المرتبة الـ 23 ضمن الاقتصادات الخمسة والعشرين الأكبر في العالم .

كما حصلت المملكة العربية السعودية عام 2017م على المركز 30 ضمن 137 دولة في التصنيف العالمي للتنافسية وفقا لتقارير منتدى الاقتصاد العالمي , ويعتبر الريال السعودي من أكثر العملات في العالم إستقراراً ، حيث لم يكن هناك تغير كبير في قيمة صرفه خلال الثلاثة عقود الأخيرة. ولا توجد هناك أية قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج. (الاستثمار الاجنبي بالمملكة العربية السعوديةفي ظل رؤية المملكة 2030، 2019، صفحة 17)

وبالتالي يمكن ان نذكر اهم الحوافز التي تقوم على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية

- **الإستقرار السياسي والأمني والانفتاح الاقتصادي**

يعتبر الاستقرار السياسي من أهم عوامل الجذب الاستثماري حيث تتميز المملكة بوجود درجة عالية من الاستقرار السياسي والأمني وإنخفاض معدل الجريمة فيها إلى حدود متدنية كما تتميز المملكة بوجود إقتصاد منفتح على العالم الخارجي، حيث تعتبر المملكة وفقا لمعيار درجة الإنفتاح الاقتصادي من أكثر دول العالم إنفتاحاً ، الأمر الذي يجعل المملكة سوقاً جاذبة للإستثمار الأجنبي.

- **الحوافز التشريعية والضريبية للمستثمر الأجنبي**

منحت المملكة العربية السعودية إمتيازات ضريبية لعدد من المناطق الأقل نموا في المملكة بهدف جذب مزيد من الاستثمارات إليها ، وذلك لمدة عشر سنوات من بداية أي مشروع. والمناطق التي تشملها التخفيضات الضريبية وهي : (حائل، جازان ,نجران, الباحة, الجوف، منطقة الحدود الشمالية) وجميع هذه المناطق يتوفر بها مدن صناعية ، وبها العديد من الفرص الصناعية والتجارية والسكنية والخدمية, كما تشمل الحوافز الضريبية أيضاً : المزايا التالية :

-خصم 50% من تكاليف التدريب السنوي للعمالة السعودية.

-خصم 50%% من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين.

-خصومات إضافية تمنح إذا زاد رأس المال المستثمر عن مليون ريال سعودي، وإذا ما تم توظيف أكثر من خمسة مواطنين سعوديين لمدة تعاقد لا تقل عن عام في وظائف ذات طبيعة فنية أو إدارية.

- **الحوافز التنظيمية والمالية للإستثمار الأجنبي**

تتسم البيئة الإستثمارية في المملكة العربية السعودية في منظرها العام بتطورها المستمر، وقد تضمن نظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة مجموعة من الحوافز التنظيمية أهمها ما يلي :

- تأسيس الهيئة العامة للإستثمار السعودية (SAGIA) لتكون الجهة المسؤولة عن إعطاء تراخيص الإستثمار للمستثمرين الأجانب ، والتنسيق في ذلك مع الجهات الحكومية الأخرى لتوحيد الجهود.
- الملكية للشركات والأراضي بنسبة 100% للأجانب.
- لا يوجد قيود على إعادة تحويل رأس المال .
- لا توجد ضرائب على الدخل الفردي الضرائب على الشركات الأجنبية 20% على الفوائد.
- إمكانية ترحيل الخسائر الأجلة في بيان الميزانية العمومية لأجل غير مسمى.

للمستثمرين الأجانب الحق في الإستفادة من المؤسسات التمويلية المتخصصة المحلية والدولية والتي تشمل :

- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية.
- صندوق النقد العربي.
- برنامج تمويل التجارة العربية.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار البنك الإسلامي للتنمية. (الاستثمار الاجنبي بالمملكة العربية السعوديةفي ظل رؤية المملكة 2030، 2019، صفحة 18)

وهناك عدد آخر من الحوافز المالية تدعم الإستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء في المملكة، والتي تتضمن الآتي :

- صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم الأنشطة المتعلقة بتأهيل وتدريب العمالة السعودية وتوظيفها .
- الحصص التفضيلية للغاز الطبيعي .
- أسعار تنافسية لخدمات المياه والكهرباء والأراضي للمشروعات التجارية والصناعية
- المنح المالية للبحوث والتنمية في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية KAUST) . ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (KACST).

كما هناك عدة محفزات وعوامل تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية. ومن بين المحفزات الرئيسية التي تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في المملكة:

- **سوق العمل المتعدد:** يعتبر السوق السعودي متنوعًا ومتعددًا، مما يوفر فرصًا للاستثمار في مختلف قطاعات الاتصالات، بما في ذلك الهواتف المحمولة والإنترنت والتجارة الإلكترونية وتقنيات البيانات.
- **قوة السوق المحلية:** تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وتمتلك سوقًا كبيرة ونامية. يوجد طلب متزايد على السلع والخدمات في السوق المحلية، مما يوفر فرصًا للشركات الأجنبية لتقديم منتجاتها وخدماتها وتوسيع قاعدة عملائها.
- **بيئة الأعمال المحسنة:** أدت الحكومة السعودية جهودًا كبيرة لتحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات وتخفيض التكاليف لتسهيل وتسريع عملية التراخيص وتوفير الدعم والإرشاد للمستثمرين الأجانب. كما تم تبسيط الإجراءات الحكومية وتحسين الشفافية وحماية حقوق المستثمرين.

ثانيا – محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات في السعودية

توجد عدة محفزات للاستثمار في قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية.

هنا بعض المحفزات الرئيسية:

- **رؤية 2030**: تمثل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 رؤية استراتيجية طموحة للتحول والتنمية الشاملة في جميع القطاعات. تهدف الرؤية إلى تنويع و تقليل اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط وتعزيز التنوع الاقتصادي وتطوير القطاعات غير النفطية.
- هذا يفتح الباب أمام فرص استثمارية واسعة في قطاعات مثل الصناعة والتكنولوجيا والسياحة والترفيه والبنية التحتية والخدمات المالية و قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- **سوق الاتصالات المفتوحة**: تتبنى السعودية سياسة سوق الاتصالات المفتوحة التي تشجع المنافسة وتتيح فرصًا للمستثمرين للدخول إلى السوق وتقديم خدمات الاتصالات, كما ان سوق الاتصالات المفتوحة في السعودية يشير إلى البيئة التنافسية والتشريعات التي تعزز الحرية في المنافسة وتشجع على دخول مزودي الخدمات الجدد والاستفادة من فرص الاستثمار والابتكار في قطاع الاتصالات.
- **التراخيص والتشريعات المواتية**: يوفر القانون السعودي بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية للاستثمار في قطاع الاتصالات , وتتوفر تراخيص لتقديم خدمات الاتصالات بما في ذلك الهاتف الثابت والمحمول والإنترنت كما توجد في السعودية تراخيص مخصصة لمزودي الخدمات في قطاع الاتصالات، وتكون هذه التراخيص مفتوحة لدخول الشركات الجديدة والاستثمار في السوق. يتم منح التراخيص بناءً على طلب المشغلين الجدد وتقييم الهيئة التنظيمية. كما يتم توفير الدعم المالي والتشريعات الضريبية المناسبة لتعزيز الاستثمار وتحفيز نمو القطاع.
- **الطلب المتزايد على الاتصالات**: يشهد سوق الاتصالات في السعودية طلبًا متزايدًا على الخدمات الاتصالات بسبب زيادة عدد المستخدمين والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا في الحياة اليومية والأعمال التجارية , و هناك عدة عوامل تسهم في هذا الارتفاع في الطلب:

-زيادة عدد السكان

-الاستخدام المتزايد للهواتف الذكية

-الابتكار التكنولوجي .

-الاعتماد على الاتصالات في العمل و التعليم عن بعد .

- الاستهلاك المتزايد للمحتوى الرقمي والترفيه.

- **البنية التحتية المتطورة**: استثمرت الحكومة السعودية بشكل كبير في تطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك شبكات الألياف البصرية وتقنية الجيل الخامس, كما تعمل الحكومة السعودية على تطوير بنية تحتية رقمية متطورة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية وتغطية الشبكة. توفر هذه البنية التحتية المتقدمة القدرة على تقديم خدمات اتصالات متطورة وفعالة. و هي من اهم الحوافز التي تجذب المستثمر الأجنبي .

- **تحرير السوق والمنافسة العادلة:** يتبع قطاع الاتصالات في السعودية نهجًا مفتوحًا وتنافسيًا، حيث يشجع على دخول الشركات الأجنبية ويسعى إلى تحقيق المنافسة العادلة بين جميع اللاعبين في السوق. هذا يعطي الفرصة للمستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق والمنافسة بنجاح.
- **الممارسات الاستثمارية المتقدمة:** توفر السعودية بيئة استثمارية متقدمة مع الحماية القانونية للمستثمرين الأجانب، بما في ذلك تسهيلات تصدير الأرباح وحماية الملكية الفكرية.

الفرع الثاني :عوائق الاستثمار في المملكة العربية السعودية

- **القضاء التجاري وضعف وسائل فض المنازعات التجارية:** حيث ما يزال أسلوب التقاضي يشكل احد ابرز العوائق الاستثمارية حسب وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويتمثل ذلك في طول فترة إنهاء المنازعات التجارية بين المستثمرين وخصومهم من الجهات العامة أو الخاصة .
- **البيروقراطية:** على الرغم من الجهود التي تبذلها الهيئة العامة للإستثمار لتوحيد الجهود بأسلوب النافذة الواحدة ومراكز الخدمة الشاملة غير المعمول بها في معظم الجهات الحكومية، إلا أن بيروقراطية إجراءات بعض الجهات الحكومية التب تضطر المستثمر الأجنبي أن يتعامل معها تعد إحدى السلبيات الهامة عند سؤاله عما يواجهه من عوائق .
- **ضعف الخدمات المساندة والبنية التحتية** (اللوجستية وإرتفاع تكلفتها؛ إذ يواجه المستثمر الأجنبي كما المستثمر الوطني ضعف الخدمات المساندة وخدمات البنى التحتية المتمثلة بخدمات النقل والشحن والتفريغ والتعبئة وما شابه على الرغم من كل الجهود المبذولة لتحسين القطاع. (الاستثمار الاجنبي بالمملكة العربية السعوديةفي ظل رؤية المملكة 2030، 2019، صفحة 23)
- **ضعف وعدم كفاية المعلومات والبيانات عن قطاعات الاقتصاد السعودي:** فصعوبة الحصول على المعلومات، وتأخر صدورها، ووجود فارق زمني كبير لصدورها من جهة أخرى يعد عائقا من عوائق الإستثمار الأساسية، لاسيما ذلك القادم من الدول المتطورة إحصائيا. فعلى الرغم من التطور والتحسن في الآونة الأخيرة بالمملكة فيما يتعلق بتحديث البيانات والمعلومات، إلا أنه هناك حاجة لمزيد من تلك الجهود لإتاحة البيانات والمعلومات بشكل محدث وشامل للجميع.
- **ضعف المنشآت التسويقية:** إذ لا يجد المستثمر الأجنبي منشآت تمكنه من توفير جهوده وجهازه التسويقي لتسويق منتجه أو خدمته بالشكل المطلوب، وتحظى بثقته وقناعته بإمكانية الإعتماد عليها، وقد يضطر في بعض الأحيان إلى القيام بعملية التسويق بكاملها ذاتيا، مما يعني ارتفاع تكلفة التسويق على المستثمر الأجنبي.
- **التضخم** : بالنظر إلى الدراسات السابقة نلاحظ أن العلاقة بين التضخم والإستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة عكسية بمعنى أن ارتفاع معدلات التضخم يصاحبه إنخفاض في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعد معدل التضخم في الدول

المضيفة من المؤشرات الرئيسة التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي عند إتخاذ قرار الإستثمار من عدمه فاعتدال واستقرار مستويات الأسعار يزيد من جاذبية الدولة لإستقبال تدفقات الإستثمار الأجنبي، بينما ارتفاع معدلات التضخم يجعل المستثمر يتردد في الدخول إلى السوق حيث أن تكاليفه الإنتاجية سوف ترتفع مما يضعف من منافسة منتجاته

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة أولا لمحة عن الاقتصاد السعودي الذي اصبح من اهم اقتصاديات الدول تطورا كذلك دراسة التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية الذي مر على أربعة مراحل مهمة كما قمنا بدراسة مناخ الاستثمار الذي هو اهم عنصر للمستثمرين حيث لاحظنا ان المملكة العربية السعودية تمتاز ببيئة استثمارية جيدة كما انها بلد يمتاز بالاستقرار الأمني و السياسي ,كما انها خالية من المظاهرات و المسيرات و انها لم تخضع لأي احتلال خارجي ثم درسنا واقع الاستثمارات الأجنبية في السعودية و قمنا بتحليل تدفقات الاستثمار و توصلنا ان الاستثمار في المملكة العربية السعودية في تزايد خاصة في السنوات الأخيرة و هذا راجع الى تشجيع الاستثمار خارج النفط و تنويع في اقتصاديات الدولة .

كما قمنا بدراسة و تحليل واقع قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية و تحليل درجة استخدام الهاتف و الانترنت حيث لاحظنا ان قطاع الاتصالات في تطور مستمر و ذلك راجع الى الابتكارات

و في الأخير تطرقنا الى أهمية و دور قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية و قد يكمن دوره في توفير بنية متطورة و خلق شراكات بين المستثمرين الجانب و المحليين كما ان للمستثمر الأجنبي عدة حوافز للاستثمار في قطاع الاتصالات في السعودية و من بين هذه الحوافز وجود بنية تحتية قوية و متطورة كما ان المملكة العربية السعودية تمنح تراخيص و تشريعات للمستثمر الأجنبي و كذلك وجود الطلب بكثرة على الاتصالات مما يحفز المستثمر بالاستثمار في هذا القطاع.

الخاتمة العامة

الخاتمة

توصلنا في ختام هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية هو من اهم الوسائل التي تساعد الدولة على تحقيق تنميتها و توسيع اقتصادها في مختلف المجالات فهو يؤدي الى تحسين مستوى المعيشة و تقليل البطالة و كذلك زيادة فرص العمل و قد تعمل المملكة العربية السعودية الى تحسين مناخها الاستثماري قصد جذب العديد من المستثمرين الأجانب .

كما ان قطاع الاتصالات أصبح يشكل قطاعا هاما في الاقتصاد العالمي، حيث عرف تطورا ونموا تكنولوجيا هائلا و اصبح يشكل حجر الأساس لمختلف القطاعات منها القطاع البنكي، المالي ، القطاع الصناعي، قطاع التربية و التعليم، قطاع الصحة....إلخ.

حيث يؤدي قطاع الاتصالات دورا فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول حيث يتجلى ذلك من خلال آثاره الإيجابية المتمثلة في توفير فرص العمل وتحقيق إيرادات بالعملة الصعبة كما أنه مجال واسع لجذب الاستثمارات الأجنبية، تعمل على نقل التقنيات والتكنولوجيا الجديدة ومهارات الإدارة الحديثة، كما تساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى .

هذه الأهمية جعلت الكثير من الدول المتقدمة والنامية تهتم بقطاع الاتصالات والاستثمار فيه، وتعمل على تطويره ليحقق الأهداف المنتظرة منه، فلقد استطاعت الدولة السعودية أن تحقق نموا هاما بعد إدراكها أهمية هذا القطاع في التنمية الشاملة مما جعلها تمنحه الأولوية في برامجها التنموية فأصبحت مقصدا تتنافس الدول الرائدة في هذا المجال و هو وجهة للمستثمرين ,كما ان هناك عدة محفزات التي تحفز المستثمر الأجنبي و التي لها دور كبير في جذب فالاستثمار في قطاع الاتصالات في السعودية .

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى : ثبت لدينا صحة الفرضية الأولى , فالاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا للتدفقات المالية فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر نموًا كبيرًا وأصبح البديل الرئيسي للاقتراض الدولي في العديد من البلدان ,كما لاستثمار الأجنبي المباشر يعزز التدفقات المالية إلى البلدان المضيفة من خلال استثمار رأسمال مباشر وتأسيس شركات جديدة وتوسيع الشركات القائمة ويعتبر هذا الاستثمار أكثر استقرارًا وأقل مخاطرة مقارنةً بالاقتراض الدولي.

الفرضية الثانية : صحيح ثبت لدينا صحة الفرضية الثانية ، فقطاع الاتصالات يلعب دورًا حيويًا في سد الفجوة الرقمية وتعزيز التحول الرقمي في العديد من البلدان كما يعمل هذا القطاع على توفير البنية التحتية والخدمات اللازمة لنقل البيانات وتبادل المعلومات عبر الشبكات وتقديم الاتصالات السلكية واللاسلكية.

الفرضية الثالثة : صحيح، قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية يعتبر واحدًا من أكبر وأنشط القطاعات الاقتصادية في البلاد كما يشهد هذا القطاع تطورًا مستمرًا ويعزز الاستثمارات الكبيرة من قِبَل الحكومة السعودية لتحسين البنية التحتية وتعزيز خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتتبنى الحكومة السعودية سياسة استثمارية مفتوحة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية

في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتوفير بيئة ملائمة للأعمال وتسهيل الإجراءات وتقديم الحوافز المالية والضريبية لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع.

النتائج

1. **النتائج النظرية:**

فمن خلال الفصل النظري نستنتج ما يلي:

- يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر حيزا كبيرا من اهتمام الدول، باعتباره أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطور اقتصادها ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات على المستوى الدولي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تمويل دولي بديلة عن القروض الخارجية وما يترتب عنها من التكاليف.
- إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة تكمن في تحقيق الكثير من الفوائد، من بينها تنويع مصادر الدخل، اكتساب التكنولوجيا تحقيق فرص العمالة.
- تعتبر محفزات الاستثمار من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن هذه المحفزات من الضروري أن تخضع لتحديث والتحسين بما يلائم وتطورات الوضع الداخلي للدول والوضع الخارجي الذي يحيط بها لتقف عند متطلبات المستثمرين الأجانب وتضمن استقطابهم.
- يساهم قطاع الاتصالات في توفير وسائل التي تنتفع من المعلومات و ذلك قصد تحسين الظروف المعيشية و الحد من الفقر و ارتفاع نسبة الرعاية و تحسين مستوى التعليم .
- إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحكمه مجموعة من محددات التي قد تؤدي إلى تشجيعه ومنه وجب على الحكومات توفير البيئة الملائمة لتنشيط الأعمال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2. **النتائج التطبيقية** :

أما من خلال الفصل التطبيقي فنستنتج ما يلي :

- تمتلك السعودية العديد من المؤهلات والقدرات والفرص الاستثمارية لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها.
- المناخ الاستثماري في السعودية يشهد تطورًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة وذلك يرجع إلى الجهود التي تبذلها الحكومة السعودية في تحقيق رؤية 2030، التي تهدف إلى تنويع اقتصاد المملكة والاعتماد على مصادر دخل غير النفط.
- قطاع الاتصالات يعتبر أحد القطاعات الرئيسية في المملكة العربية السعودية ويشهد تطوراً مستمراً كما ان الحكومة السعودية تولي اهتمامًا كبيرًا لتطوير هذا القطاع وتعزيز البنية التحتية للاتصالات في المملكة.
- يعتبر قطاع الاتصالات من اهم المحفزات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية و تولي أهمية كبيرة لجذب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع وتتخذ الحكومة إجراءات لتعزيز بيئة الأعمال وتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين الأجانب.
- تسعى قطاع الاتصالات على توفير بنية تحتية متطورة و ذلك قصد جذب المستثمر الأجنبي .

التوصيات والمقترحات

- محاربة البيروقراطية الإدارية التي تعرقل مختلف المشاريع الاستثمارية.
- تنويع الاستثمارات في قطاعات خارج المحروقات بهدف توسيع وتنمية وتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.
- العمل على القضاء على الفساد في قطاع الاتصالات.
- توفير الامن الالكتروني و ذلك قصد جذب الاستثمارات

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
فهرس الجداول والأشكال	
ملخص	
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول : الاطار النظري للاتصالات و الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	6
المبحث الأول :مفاهيم حول الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	7
المطلب الأول : مفاهيم حول الاتصالات	7
المطلب الثاني : أهمية قطاع الاتصالات	11
المطلب الثالث : تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	12
المطلب الرابع : نمو قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات في العالم	13
المبحث الثاني :مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر	14
المطلب الأول :مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و مكوناته	14
المطلب الثاني : اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	16
المطلب الثالث : دوافع و خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	19
المطلب الرابع : الاثار الإيجابية و السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	21
المبحث الثالث : مناخ الاستثمار	22

المطلب الأول : مفهوم مناخ الاستثمار	23
المطلب الثاني : محددات مناخ الاستثمار	23
المطلب الثالث: أهمية مناخ الاستثمار	25
المبحث الرابع : محفزات و تحديات الاستثمار في قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	26
المطلب الأول : : محفزات الاستثمار في قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	26
المطلب الثاني : تحديات و عوائق الاستثمار في قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	27
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني : دراسة واقع قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية	
تمهيد	31
المبحث الأول : واقع الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية	32
المطلب الأول : لمحة عن الاقتصاد السعودي.	32
المطلب الثاني : التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية	34
المطلب الثالث : محددات مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية	35
المطلب الرابع : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية	37
المبحث الثاني : : قطاع الاتصالات في السعودية	42
المطلب الأول : تاريخ قطاع الاتصالات في السعودية	42
المطلب الثاني : درجة استخدام الهاتف الثابت و المحمول في المملكة العربية السعودية	43
المطلب الثالث: الانترنت في السعودية	47
المبحث الثالث : دور و محفزات قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية	49
المطلب الأول : :دور قطاع الاتصالات في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في السعودية	49

المطلب الثاني : محفزات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة	50
خاتمة الفصل	54
الخاتمة العامة	55
قائمة المحتويات	59
قائمة المراجع	64

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

1. ابو قحف عبد السلام ,(2001) , السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ,مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية .مصر.
2. حامد العربي لحضري ،(2000) , تقييم الاستثمارات ،دار المكتبة العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،مصر.
3. حردان الطاهر ,(2012) ساسيات الاستثمار دار المستقبل للنشر والتوزيع ,عمان , الاردن .
4. سعيد النجار , (1991) , نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي ,الطبعة الاولى، دار الشروق, القاهرة, مصر.
5. سعيد يس عامر, (2000), الاتصالات الادارية و المدخل السلوكي لها, مركز وايد سيرفس للاستشارات و التتطور الاداري ,مصر .
6. عاطف عبد الكريم, مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات , مركز الدراسات والبحوث اليمنية,اليمن
7. عامر ,سعيد يس (2000) الاتصالات الادارية و المدخل السلوكي لها, مركز وايد سيرفس للاستشارات و التتطور الإداري, مصر.
8. عبد الرزاق حمد حسين الجبور ،(2014) , دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (بلدان عربية مختارة للمدة2005-1990)،دار الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى،
9. عبد السالم أبو قحف، (2003) , اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
10. عبد المطلب عبد الحميد، (2006) , العولمة الاقتصادية، شركائها- تداعياتها- الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
11. عطا الله, ماجد أحمد , (2010), إدارة الاستثمار , دار أسامة للنشر و التوزيع , الأردن .
12. علي لطفي , (2009) , الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي, المنظمة العربية لتنمية الإدارية, القاهرة, مصر. .
13. عمر صقر,(2001) , العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة , الدار الجامعية, الإسكندرية , مصر .
14. مرسي عطية طاهر , (2000), اساسيات ادارة الاعمال الدولية, دار النهضة العربية , القاهرة ,مصر.

المقالات العلمية :

1. بلعيد بلعوج , (2002) , الآثار المترتبة على الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة, مجلة العلوم الإنسانية .جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

2. بوكبوس سعدون , (2006) ,أهمية التسويق الدولي في النشاط التسويقي للمؤسسة .مجلة جديد الاقتصاد .ملحقة دالي ابراهيم للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.

3. جميلة الجوزي. (2008). الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية , دول العربية نموذجا. الجزائر: مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التجارية , الجزائر.

4. حمادي الحسن باسم , (2014) , الاستثمار الاجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية واثرها في تنمية الاقتصادFDI, منشورات الحلبي الحقوقية.

5. سعاد بومايلة، و بوبكر فارس, (2004). اثر تكنولوجيا الحديثة للاعلام و الاتصال في المؤسسة الاقتصادية,مجلة الاقتصاد و المناجمنت, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير , تلمسان.

6. صلاح الدين شريط ، حجيلة بن وارث , (2017) , فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

7. فاطيمة كوراد ,مناخ الاستثمار وأثره في جذب وتحفيز االستثمارات ألجنبية المباشرة في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة البليدة -2.

8. وصاف سعيدي، محمد قويدري , (2008) , واقع مناخ الاستثمار في الجزائر – بين الحوافر والعوائق ،- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، جامعة سطيف، الجزائر.

الرسائل الجامعية

1. جوامع لبيبة، (2014/2015) , أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية . دراسة مقارنة: الجزائر، مصر و السعودية (2000-2012)- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر. بسكرة.

2. خيرة خيالي, (2015/2016) , دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية., كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادةالماجستير في العلوم الاقتصادية . ورقلة ,الجزائر.

3. طلال زغبـة. (2009). مناخ الاستثمار في الجزائر : واقع و أفاق دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب للفترة (2011 -2007) كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم االقتصادية, ام البواقي

4. عبد الفتاح داودي. (2017). دور الابتكار في تفعيل اداء قطاع الاتصالات دراسة مقارنة بين الجزائر و مجموعة الدول من المشرق العربي, مذكرة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية, مسيلة.

5. فاروق حريزي، (2011). دور التكنولوجيات الحديثة للاتصالات في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية البشرية المستدامة في الجزائر, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، إدارة الاعمال و التنمية المستدامة , سطيف.

6. فيصل حبيب حافظ. (2005). دور الاستثمار المباشر في تنمية الاقتصاد المملكة العربية السعودية, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال , الجزائر.

7. قدي عمر,(2014/2015) , تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي كالية لتفعيل نتافسية الاقتصاد الجزائري .أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصلدية تخصص نقود و تمويل جامعة محمد خيضر بسكرة.

8. مباركة لجدل الصيد، نجود عرعار. (2021). دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية لحالة الجزائر 2019/2000. واد سوف .

التقارير

1. تقارير السنوية لهيئة الاتصالات و تقنية المعلومات من 2010-2020.
2. تقارير وزارة الاتصالات ,انترنت السعودية , العدد 1 , 2021.
3. تقارير وزارة الاتصالات ,انترنت السعودية العدد 1 , 2022.
4. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019 مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019.
5. ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، السنة الثامنة و العشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2010.
6. مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018.
7. مناخ الاستثمار في الدول العربية ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2021.
8. مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ،2017 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017.
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ، الكويت 2010.
10. نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، أكتوبر- ديسمبر 2014.
11. نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة التاسعة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، أكتوبر-ديسمبر ,2011.
12. نشرة ضمان الاستثمار، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام ،2019 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2022.

المراجع باللغة الاجنبية

1. OCDE. (1983). dèfinition des rèfèrence dètallè des investissements internationaux. paris.

المواقع الالكترونية

- البنك الدولي على الموقع الإلكتروني https://data.albank aldawli.org/
- موقع ارقام https://www.argaam.com/
- موقع وزارة الاتصالات و تقنية المعلومات https://www.mcit.gov.sa/
- موقع هيئة الاتصال و التقنية و الفضاء https://www.cst.gov.sa.